Gender Studies ◆ الدراسات النسويّة

المكاشفة عند غياب العدالة:
قراءة في الاستجابة النسويّة الفلسطينيّة داخل مناطق الـ48 لقضايا التحرّش الجنسيّ والشخصيّات العامّة

ميساء ارشيد | عرين هواري

تمّوز 2026

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

برنامج الدراسات النسويّة

المكاشفة عند غياب العدالة: قراءة في الاستجابة النسويّة الفلسطينيّة داخل مناطق الـ48 لقضايا التحرّش الجنسيّ والشخصيّات العامّة

ميساء ارشيد

محامية وناشطة نِسويّة

عرين هواري

ناشطة نِسويّة والمديرة العامة لمدى الكرمل

حقوق النشر محفوظة 2026

مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا

البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

أُنتج هذا الإصدار بمساهمة من مؤسسة روزا لوكسمبورغ، وتمويل الوزارة الفدراليّة الألمانيّة للتعاون الاقتصاديّ والتنمية. يمكن استخدام محتوى المنشور أو جزء منه مع ذكر المصدر فقط.

لا يعبر مضمون هذا المنشور بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة روزا لوكسمبورغ وهو من مسؤوليّة (مدى الكرمل) فقط.

This publication was supported by the Rosa Luxemburg Stiftung with means provided by the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development.

The content of the publication is the sole responsibility (Mada al-Carmel) and does not necessarily reflect a position of RLS.

مقدّمة

تزامنت كتابة هذه الورقة البحثيّة مع انتخابات "لجنة المتابعة العليا للجماهير العربيّة في إسرائيل" (الإطار الذي يجري التعامل معه بوصفه الهيئة التمثيليّة العليا لفلسطينيّي الـ48)، التي انتخبت رئيسًا جديدًا لها[1] وسط ردود فعل مناهضة من عدد كبير من الناشطات النسويّات منذ بدء إعلان أسماء المرشَّحين. كان أبرز تلك الردود بيان جمعيّة نساء ضدّ العنف،[2] الذي شاركته ناشطات وأكاديميّات وقياديّات وشابّات، والذي عبّر عن غضب من القيادات الوطنيّة والحزبيّة حول المشهد الذكوريّ المتكرّر في لجنة المتابعة، وعن موقفهم القائل بأنّه لا يكفي أن يكون المرشَّح صاحب رصيد وطنيّ، وإنّما عليه أن يكون "نموذجًا في النزاهة والمسؤوليّة العامّة، خاليًا من كلّ شبهة تتعلّق بالعنف والتحرّش الجنسيّ، أو تعدُّد الزوجات، أو الممارسات الذكوريّة، أو العلاقات بعالَم الإجرام"،[3] في عمليّة تهدف إلى إعادة تعريف الوطنيّة بحيث تشمل الأخلاق الفرديّة أيضًا، إذ لا يُعقَل أن يدّعي الوطنيّ أنّه يحمي شعبه بينما هو يعتدي على أفراد من شعبه. كذلك عبّرن عن رفضهنّ لتغييب النساء عن أيّ هيئة وطنيّة، مؤكّدات أنّهنّ لن يصمتن حيال تبرير أيّ تواطؤ مع إقصاء النساء عن مواقع صنع القرار. وكانت حصيلة تلك الردود ترشُّح عضوة البرلمان سابقًا، الناشطة السياسيّة، نيفين أبو رحمون، بدعم من عشرات الناشطات والقياديّات النسائيّة والنسويّة والجمعيّات النسويّة اللواتي شاركن نشر بيانها للترشُّح.[4] وفي أعقاب ترشُّح أبو رحمون، أصدرت جمعيّة نساء ضدّ العنف بيانًا إضافيًّا[5] أكّد ضرورة هذا الترشُّح الذي لم يعتبره البيان مجرّد خطوة رمزيّة، بل اعتبره فعلًا سياسيًّا ثوريًّا يفتح الباب أمام تحوُّلٍ تاريخيّ في تمثيل النساء الفلسطينيّات في مواقع القيادة العليا. وأضاف البيان أنّ هذا الترشُّح هو تحدٍّ مباشرٌ لبنْيةٍ سلطويّةٍ أُقصِيَتْ منها النساء طَوال عقود، وتذكيرٌ بأنّ النضال الوطنيّ لا يكتمل دون عدالةٍ جندريّةٍ حقيقيّة.[6] تعني هذه الانتقادات أنّ ما غاب عن انتخابات لجنة المتابعة هو ما كان عليه أن يحضر في صميمها: قِيَم العدالة؛ الحماية؛ الشفّافيّة؛ المحاسَبة. لكن لم تَغِب القِيَم والمعايير وحدها عن هذه الانتخابات، وإنّما غابت عنها كذلك قِطاعات مجتمعيّة كاملة. وإذا كنّا بصدد انتخابات لجسم يجري التعامل معه على أنّه أعلى هيئة قياديّة للداخل، فهذا يعني أنّنا لا نتكلّم عن خلل كبير في عمليّة انتخابيّة، بل نحن نتكلّم عن خلل كبير في نُخَب تحكم وتتحكّم في مصير شعبنا.

يفسّر هذا العطل الكبير الحملة الشعبيّة التي رافقت واحتضنت بيان جمعيّة نساء ضدّ العنف؛ فقد جاء الأخير متفاعلًا ومكمّلًا للشهادات الميدانيّة، التي نُشِرت كجزء من حملة بادَرَتْ إليها عام 2019 جمعيّة "السوار" النسويّة الفلسطينيّة، ومقرّها حيفا، التي تعمل على محاربة ظواهر العنف الجندريّ عامّة،

---

* جزيل الشكر للدكتورة ياسمين ظاهر، وللدكتورة همّت زعبي، على ملاحظاتهما القيّمة التي أسهمت في صقل هذا العمل وإغنائه.

1. انتَخَبتْ لجنةُ المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربيّة جمال زحالقة رئيسًا لها في كانون الثاني 2025.

2. نساء ضد العنف [نساء ضد العنف Women Against Violence]. (2025، 26 تشرين الأول). عشية إعلان باب الترشيح لرئاسة لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية [...]. **فيسبوك**. نساء ضد العنف.

3. المرجع السابق.

4. للاطّلاع على بيان نيفين أبو رحمون في ترشيح نفسها، والذي شاركته العشرات من النسويّات والأكاديميّات والقياديّات والشابّات: نيفين أبو رحمون [نيفين أبو رحمون]. (2025، 4 تشرين الثاني). بيان ترشّح– الناشطة النسويّة والسّياسيّة نيفين أبو رحمون. **فيسبوك**. نيفين أبو رحمون.

5. نساء ضد العنف. مرجع رقم 2.

6. كذلك أفرزت هذه المنافَسة ترشُّحًا إضافيًّا لرلى داود، وهي قياديّة في حركة "نقف معًا" المعرَّفة بأنّها يهوديّة–عربيّة، ممّا أثار جدلًا عميقًا حول مؤهّلات الترشُّح لهذا المنصب لن نخوض فيها في الورقة.

والاعتداءات الجنسيّة على النساء على وجه الخصوص. تناولت الحملة (وعنوانها "كلّ يوم شهادة") قضايا الاعتداءات والتحرّشات الجنسيّة عمومًا، ومن قِبل شخصيّات عامّة على وجه الخصوص، وكان بينها شهادتان مستقلّتان كلّ منهما موقَّعة باسم الشاهدة الشخصيّ تتضمّن ذِكْرًا بالاسم الصريح لمشتبَه فيه من الشخصيّات العامّة كانت وما زالت تتبوّأ مناصب تمثيليّة أو قياديّة مُهمّة.[7]

يكشف تحليل البيان وما تلاه من احتضان نسويّ عمّا رأت الأطر والقيادات النسويّة أنّه لا يزال غائبًا لدى الأطر السياسيّة التمثيليّة. لا نقصد بهذا قِيَمَ الشفّافيّة والمحاسَبة والحماية والعدالة فحسْب، بل عبّر كذلك عن اعترافَ الأوساط النسويّة بأنّ المجتمع الفلسطينيّ داخل مناطق الـ48 يعيش أزمة عميقة، تنعكس فيه سياسيًّا واجتماعيًّا. عبّر هذا النشاط القلق عن أزمة متعدّدة الأوجه، ليست ظرفيّة ولا بسيطة، بل عميقة داخل البُنى السياسيّة والاجتماعيّة عامّة، تلك البنى التي تؤثّر على نشاط وعمل الحركة النسويّة الفلسطينيّة في الداخل الفلسطينيّ؛ ولا تحدّ وتهمّش العمل النسويّ وأثره في الداخل فحسب، بل إنّها كذلك تمسّ التعريف العميق لمعنى السياسة ولحدود الفاعليّة السياسيّة في وقت ظهرت به الحاجة فيه إلى المكاشَفات والمراجَعات، ولتعبئة وتنظيم قِطاعات المجتمع المدرِكة لهول ما يمرّ به هذا المجتمع والمطالِبة بغريزتها بفاعليّة تشتبك مع المرحلة، حيث جرت الانتخابات ضمن أجواء عصيبة عاش فيها الشعب الفلسطيني في الداخل عموما عمليّة ضياع ويُتْم وقلق وجوديّ على أثر انكشافه أمام إبادة تضع السياسة في مواجهة كلّ معادلاتها وجدليّاتها القديمة.[8] ضمن هذه الأجواء من الشلل والارتباك والصمت السياسيّ، حاولت الجمعيّات النسويّة أن تقول شيئًا ما، تجاه شيءٍ ما.

لكن بداية الحملة، سبقت الانتخابات التي جرى خوضها في خضمّ الإبادة، إذ بدأت الحملة عام 2019، جاء نشر الشهادات الميدانيّة في الداخل الفلسطينيّ متأثّرًا بالحملة العالميّة (Me Too) "مِي تُو" ومتزامنًا معها. وتلك هي حركة اجتماعيّة عالميّة ظهرت بقوّة عام 2017 على وسائل التواصل الاجتماعيّ، وسعت إلى كشف التحرّش الجنسيّ والاعتداءات الجنسيّة ورفع الوعي حولها، ولا سيّما تلك التي قام بها مشاهير وشخصيّات عامّة. وكان من بين أهدافها الدفع بالناجيات (والناجين) وتشجيعهنّ على مشاركة تجاربهنّ بالعلن بدل الصمت، كخطوة أولى في اتّجاه كشف الظاهرة، تعتمد على خلق ضغط اجتماعيّ ضدّ المتحرّشين والمعتدين، الذين تحتضنهم ثقافة حماية ورعاية تقوم على التكتُّم والتستُّر. ليس هذا فحسْب، بل إنّ هذا التكتُّم منظومة أخلاقيّة تقوم بإلقاء اللوم على الناجيات (والناجين)؛ أمّا مطلب الحملة العمليّ والعينيّ فكان واضحًا: دفع المؤسَّسات الوطنيّة ومؤسَّسات المجتمع المدنيّ إلى وضع سياسات أكثر صرامة لمكافحة التحرّش.

تتتبَّعُ الورقةُ وتُوثّق النقاش النسويّ الذي أعقب نشر الشهادات الميدانيّة في السياق الفلسطينيّ عن طريق الحملة التي بادرت إليها جمعيّة السوار، ونصبو من خلالها إلى فَهْم الحملة ومسارها وما تضمّنته من نقاشات وخلافات وتَبِعات، بغية تعزيز الحِوار النسويّ البنّاء في ما يخصّ التحرُّشاتِ الجنسيّةَ والاعتداءات في الحيّز الفلسطينيّ، وبخاصّة حين يكون المتحرِّش أو المشتبَه فيه بتهمة التحرّش من الشخصيّات العامّة، ومكافحتَها؛ والإسهام تحديدًا في مناقشة أساليب إحقاق العدالة للناجيات والناجين

7. ومن الجدير بالذكر أنّه أتت في أعقاب هذه الحملة حملاتٌ أخرى لدى المجتمع الفلسطينيّ في الداخل تناولت أسماء وشبهات لأشخاص ناشطين في الحيّز العامّ لن نتطرّق إليها في هذه الورقة، ولكن نشير إليها للإشارة أنّ هذه الحملة والنقاشات التي أثارتها لم تكن حدثًا منفصلًا، بل ظاهرة تستحقّ التوقّف عندها.

8. حول حالة الضياع والقلق الوجوديّ والارتباك والصمت السياسيّ، يمكن العودة للفصول المختلفة في: زعبي، همّت؛ وهواري، عرين (محررتان). (2025). **فلسطينيو الـ48 وحرب الإبادة على غزّة: مساءلة الصمت والفاعليّة السياسيّة**. حيفا: مدى الكرمل.

والمجتمع عامّة. إلى جانب ذلك، ترمي هذه الورقة إلى مقاربة الأسئلة التي ما زالت تشغل النسويّات والحركة النسويّة بانتهاء خمس سنوات على الحملة. تُكتب هذه الورقة من موقعِ نسويّتَيْن فاعلتَيْن وشاهدتَيْن على انطلاق الحملة التي تفاعلتا معها من موقع التداخل السياسيّ والاجتماعيّ في النقاش العامّ الذي أثير حولها.[9]

سنتوقّف في هذه الورقة في البداية عند المقارَبات الأكاديميّة والفكريّة والتحدّيات المتعلّقة بطرق إحقاق العدالة النسويّة، ومن بينها النقاشات حول حملة مِي تُو، وما تبعها من تغييرات في الديناميكيّات الخارجيّة فيما يتعلّق بتحقيق أهدافها في مكافحة التحرّش الجنسيّ، ومحلّيًّا سنبحث الاستجابة الاجتماعيّة لحمْلة السوار بين الأوساط النسويّة الفلسطينيّة في مناطق الـ48.

تستند الورقة إلى مفهوم "العدل البديل" الذي يُطرَح في الأدبيّات النسويّة، وتشتبك من خلاله نقديًّا مع مقارَبات لبعض النضالات النسويّة التي ظهرت في أعقاب حملة مِي تُو، في مناطق الـ48. يَعِي هذا الاشتباك النقديّ السياقَ الاستعماريّ الإسرائيليّ لتجربة الداخل الفلسطينيّ، والذي فيه تقوم مؤسَّسات إنفاذ القانون بدَوْر استعماريّ، كجزء بنيويٍّ من المنظومة الاستعماريّة الحاكمة، لكن وعي السياق لا يلغي إمكانيّة قراءة وتحليل الظاهرة بناء على مقاربات نظريّة مختلفة.

تتحدّى هذه الورقة الرأي السائد الذي مُفادُهُ أنّ وجود نضال وطنيّ يسهم تلقائيًّا (أو ضمنيًّا) برفع مستوى الحسّاسيّة عند التعامل مع قضايا التحرّشات الجنسيّة، أو تلك التي ترى أنّ مقاومة القوى الذكوريّة- الاستعماريّة هي القضيّة ذاتها؛ وترى أنّ العكس قد يكون هو الصحيح، حيث قد تسهم "الحسّاسيّات" المجتمعيّة في إجهاض عمليّة الاعتراف والمحاسبة، علمًا أنّ بعض قضايا التحرّش تقع داخل الحيّز السياسيّ والثقافيّ الوطنيّ. في هذه الحالة، تتحوّل الوطنيّة من تعريف يحمي المجتمع إلى تعريف يحمي المعتدين داخله. في هذه الحالات تدخل النسويّة كعمليّة تعريف مصحِّح للسياسة الوطنيّة نفسها. وفي حين تقع "الوطنيّة" ضمن خطر تعريفات صنميّة ومجرِّدة لمعناها، تقوم النسويّة بتطوير مجسّات حسّاسة للفرد تقرّب عن طريقها المسافة بيننا وبين أوطاننا، ولا ترى الظلم في العدوّ الصهيونيّ وحده، بل فيما نطوّره نحن بالتعاون معه من بِنًى اجتماعيّةٍ وسياسيّةٍ، لا يكتمل نضال الوطنيّ دون محاربتها، بل يتشوّه. فكيف يمكن تطوير نضال وطنيّ مبنيّ على تماسك وثقة داخليّة، ضمن مجتمع لا يشعر أفراده بالأمان داخل مجتمعهم؟

تكمن أهمّيّة طرح هذا الموضوع أيضًا في أنّ نسبة عالية من المتحرّشين والمعتدين ومرتكبي هذه الجرائم قد يكونون من بين الزملاء أو الأقارب أو الأصدقاء. فوَفق الإحصائيّات الرسميّة لاتّحاد مراكز المساعَدة للناجيات من الاعتداءات الجنسيّة والشرطة معًا، يحتلّ المنزلُ رأسَ قائمة أماكن حدوث الاعتداء (68% بحسب معطيات حتّى منتصف عام 2025)، يليه مكان العمل (7% للفترة نفسها)، ليشكّلا معًا أكثر من ثلثَيِ الحالات المُبَلَّغ عنها لمركز المساعَدة.[10]

مع هذا، وعلى الرغم من إدراكنا أنّ ما يحيط بجريمة التحرّش الجنسيّ له تبعات على الضحايا وعائلاتهنّ،

9. آنذاك ادّعت ميساء ارشيد (إحدى كاتبتَي المقال) أنّ الشهادات الميدانيّة حقّ وضرورة في ظلّ غياب منظومات لإحقاق العدالة للنساء. ورد ذلك في منشور كتبته على صفحتها الشخصيّة على منصّة فيسبوك تزامنًا مع إطلاق الحملة والنقاش في أعقابها في 18 كانون الأول 2019. (المنشور محفوظ لدى الباحثتين).

10. مركز مساعدة متضرّرات العنف الجنسيّ والجسديّ. [د. ت]. تقرير مركز مساعدة متضرّرات العنف الجنسيّ والجسديّ في جمعيّة نساء ضدّ العنف، عن الفترة الزمنيّة الممتدّة بين كانون الثاني حتى حزيران 2025. مركز مساعدة متضرّرات العنف الجنسيّ والجسديّ. ص. 28.

وكذلك على عائلة المعتدي نفسه، لكونها هي كذلك ضحيّة أخرى لسلوكه، لن تتطرّق هذه الورقة إلى هذا الموضوع (عائلات المعتدين)، على أهمّيّته، ولكن نشير هنا إلى ضرورة معالجته في سياقات بحثيّة مستقبليّة؛ وذلك لِما فيه من أهمّيّة في دراسة الاستجابة النسويّة والاجتماعيّة للحمْلة، وللتعمُّق في أنماط الآراء المتضاربة أحيانًا، حيث تشكّل عائقًا وتُضعِف العمل النسويّ الذي يتشارك الهدف نفسه: دحض كلّ أشكال العنف الجندريّ- وأكثرها شيوعًا هي التحرّشات الجنسيّة.

بالإضافة إلى حقيقة أنّه منذ إطلاق الحملة (التي عُدَّتْ حدثًا مفصليًّا) لم تُنشر دراسات أو مقالات تحليليّة لتتبُّع أثر الحملة بعينٍ نسويّة؛[11] ومن هنا أهمّيّة هذه الورقة. وذلك أنّه على الرغم من وجود الكثير من الدراسات الأكاديميّة والتطبيقيّة حول موضوع الاعتداءات الجنسيّة في السياق الفلسطينيّ داخل مناطق الـ48،[12]وبالتالي فإنّ القضيّة التي هي قيد النقاش، وكذلك الحِوارات والاختلافات حول إستراتيجيّات العمل في هذه القضايا، لم تقارَب فكريًّا أو أكاديميًّا، وعلى وجه التحديد منذ حملة السوار التي أدّت آنذاك إلى إثارة الكثير من النقاشات والاختلاف حولها كإستراتيجيّة أو مَهَمّة نسويّة، ولم تُنشَر أيّ مقالة فكريّة أو أكاديميّة حول الموضوع.[13]

تعتمد الورقة في منهجيّتها على إطار تحليليّ نوعيّ يستند إلى نصوص حمْلة "كلّ يوم شهادة"، وإلى بعض المقابَلات التي أُجرِيَت مع ناشطات وراء الحمْلة وأخريات مشتبِكات معها.

الشهادات الميدانيّة: مقارَبات نظريّة

تتناول المنظِّرة النسويّة سارة أحمد، في كتابها "شكوى"،[14] الشكوى في دراسة إثنوچرافيّة، أي دراسة الشكوى باعتبارها ممارَسة اجتماعيّة وثقافيّة، وذلك عن طريق مقابلات مع من تصفهنّ بالشاهدات على معالَجة شكاوى ضدّ اعتداءات جنسيّة كنّ ضحيّة لها، رُفِعَت كي تُعالَج أمام المؤسَّسات المسؤولة كالجامعات وأماكن العمل والمنظَّمات. تقول أحمد إنّ الشهادة الشفاهيّة أو المكتوبة والإدلاء بها يشهدان على أزمة أو صدمة، والشهادة تقصّ ما حدث وتحدّد وقائع المسألة أو الحقيقة؛ كما تراها ضروريّة للتعرُّف على ظلم أو خطأ أو ضرر، فهي شاهدة على تجربة.[15] ووَفقًا لِما تقول، كلّ شهادة هي فعل اشتكاء، وإن لم تتحوّل إلى شكوى رسميّة. ويبرز في دراستها أنّ الشهادة هي كذلك وثيقة وشهادة، وفعل مقاوَمة يصطدم مع البنى المؤسَّسيّة على الرغم ممّا يرافقها من عقبات أو ردود فعل أو صمت أو دعم.

---

11. في هذا الشأن، أستثني مقالة الرأي التي نشرتها عرين هوّاري حول الموضوع. انظروا: هوّاري، عرين. (2025، 26 أيلول). لام قمريّة: الاعتداءات الجنسيّة وأسئلة الجسد المؤجَّلة. المجلّة حكاية ما انحكت.

12. انظروا، على سبيل المثال:

شلهوب-كيڤوركيان، نادرة، وَمقّاري-ريناوي، سائدة. (2015). منالِيّة العدالة للنساء الفلسطينيّات في إسرائيل: لقاء المرأة الفلسطينيّة مع جهاز الشرطة الإسرائيليّ. برنامج الدراسات النسويّة- مدى الكرمل.

Shalhoub-Kevorkian, Nadera; & Suhad, Daher-Nashef. (2015). **Sexual Violence, Women's Bodies, and Settler Colonialism.** Jadalyya.

13. تجدر الإشارة أنّه حين بدأنا بالتفكير في طرح الموضوع للنقاش وفي كتابة هذه الورقة، كتبتْ عرين هوّاري مقالتها التي أشرنا إليها آنفًا (هوّاري، عرين. مرجع رقم 11)، وقُدِّمت مسوَّدتان عُرِضتا للنقاش كَتبتْ إحداها ميساء ارشيد، والأخرى كتبتها نسرين طبري (لم تُنشَرا حتّى الآن). وقد عُرِضت المقالات الثلاث في الورشة التي عُقِدت بعنوان "لام قمريّة" في أيلول 2025 في الناصرة. انظروا الخبر في مدى الكرمل.

14. Ahmed, Sara. (2021). **Complaint!**. Durham: Duke University Press.

15. Ahmed, Sara. مرجع رقم 14. ص. 29.

الإصغاء إلى هذه الشهادات، وَفْقَ أحمد، لا يقتصر على تلقّي كلّ شهادة بوصفها تجربة فرديّة، بل يقتضي الإصغاء إلى إمكانيّة شَبْك أو ضَفْر الشهادات على نحوٍ يمكّنها من أن تكون شاهدةً على تجربةٍ جماعيّةٍ ما. ومن هنا تكتسب الشهادات أهمّيّتها، إذ هي تكشف ما يبقى في المعتاد خفيًّا من عنف وتمييز وفساد بنيويّ، عِلمًا أنّ الشكاوى الرسميّة في حالات الاعتداء الجنسيّ تُقَدَّم بسرّيّة، أو لا تُقدَّم أصلًا. تُوسِّع أحمد بهذا معنى النسويّة، أو ربّما تُلزِمها بحسّاسيّة خاصّة. الأذن النسويّة هي هنا أُذنٌ مصغية لحدّة الكلمات ودلالاتها؛ وذلك أنّ من يدلي بشهادة على ظلمٍ حَلَّ به يكون أكثر حسّاسيّةً للصوت وللاستجابات والردود التي تثيرها شهادته، لأنّه بمجرّد تحدّيه للسلطة أو القوّة يتحوّل إلى موضع للنفي والإنكار.[16]

بالإضافة إلى هذا، تؤكّد ناشطات ومنظّرات في الحقل النسويّ على الأهمّيّة المركزيّة للشهادة المكتوبة بوصفها توثيقًا للأحداث وأداةً معرفيّة وسياسيّة كما سنرى لاحقًا. يبرز كذلك دَوْر الشهادات الميدانيّة، كما الشفويّة، بوصفها حاملة لقصص المهمَّشات غير الموثَّقة، تلك القصص التي تُقْصى في الغالب من السجلّات الرسميّة والمعرفة السائدة؛ وهو ما يستدعي التوقُّفَ عندها بعمق وتوثيقَها. في المحصِّلة، تؤكّد الأصوات النسويّة في الأكاديميا وفي الحقل الميدانيّ أنّ الشهادات الميدانيّة للتجارب النسائيّة ليست مجرَّد مصادر سرديّة، بل هي فاعلٌ أساسيّ في صناعة الواقع وإعادة تصميمه، ومقوِّمٌ جوهريّ من مقوِّمات النضال للمجموعات المهمَّشة، ولا سيّما النساء.[17] نقول هذا مع إدراكنا الكامل أنّ الشهادات بوصفها أداة للاعتراف بالصدمة، وباعتبارها جزءًا من تجربة الصدمة نفسها، هي ليست ضمانًا للمحاسبة أو لتحصيل العدل في القضيّة، ولا ضمانًا أن يقوم المشتبَه به بتحمُّل مسؤوليّة الاعتداء. ولكن هذا الإدراك لم يمنع شعور الخذلان الذي رافق مرحلةَ ما بعد الحملة وبخاصّة من قِبل القائمات عليها، بعد أن تملّكتْهنّ الرغبةُ في أن يضغط المجتمع على المشتبَه بهم- وربّما كان ذاك لنزع مثل هذا الاعتراف بالمسؤوليّة.

حملة "مِي تُو" والنقد المصوَّب نحوها

ابتغاءَ فَهْم المُناخ الذي ساد أثناء حمْلة جمعيّة السوار، من الضروريّ التطرُّق إلى حمْلة هاشتاج "مِي تُو"، وهي مبادرة نسويّة أمريكيّة أسّستها تارانا بوركي عام 2006، ضمن جمعيّة "Just Be Inc" التي تُعْنى بقضايا العنف الجنسيّ، بغْيةَ التضامنِ بين النساء الملوَّنات الناجيات من العنف الجنسيّ، وتمكينِهنّ.[18] فعلى خلفيّة فضح قضيّة تحرُّش في هوليوود في الولايات المتّحدة عام 2017،[19] دعت الحملة إلى مشارَكة قصص التحرّشات الجنسيّة بالشبكات الاجتماعيّة، ممّا أثار موجة عالميّة ووابلًا من الشهادات في وسائل التواصل الاجتماعيّ. وجاء هذا بعد أن شعرت نساء كثيرات بإحباط متزايد إزاء الاستجابة غير الكافية التي قدّمتها أنظمة القانون والقضاء للتعامل مع الشكاوى المتعلّقة بالتحرّشات الجنسيّة؛ فقد كانت طويلة، مرهِقة، وغالبًا غير مُراعية، بل معادية كذلك للنساء المشتكيات. علاوة على ذلك، لم تنجح أنظمة القضاء والقانون والانضباط، ولا الهيئات المؤسَّسيّة المكلَّفة بها، في توفير

16. المرجع السابق. ص. 29.

17. انظروا روايات الكاتبة شيمامندا نجوزي- على سبيل المثال كتابها التالي:

Ngozi Adichie, Chimamanda. (2013). Americanah. New York: Alfred A. Knopf.

18. Dadas, Caroline. (2020). Making sense of #metoo: intersectionality and contemporary feminism. Peitho, 22 (3).

19. Warfiel, Zenobia Jeffries. (2018, January 4). Me Too Creator Tarana Burke Reminds Us This Is About Black and Brown Survivors. YES!.

الشعور بالأمان والحماية للمشتكِيات، وخاصّة مع ازدياد عدد النساء اللواتي قدّمن شكاوى. ينضاف إلى هذا ارتفاعُ توقُّعات الحصول على معاملة مؤسَّسيّة محترمة في هذا السياق بالتوازي مع ازدياد الوعي والمساواة الجندريّة، التي كانت بلا جدوى– ولذا كان نشر الشهادات فعلًا أساسيًّا ومهمًّا للتحرُّر من وصمة العار ولتسييس قضيّة العنف الجنسيّ وخلق تضامن واسع بين الناجيات.[20]

كان ضمْنَ النقد الذي وُجِّه إلى حمْلة "مِي تُو" ما رافقَ هذه الحملةَ من إقصاء لتجربة النساء الملوَّنات والمجتمع الكويريّ وذوات الإعاقة؛ إذ يتناقض هذا المسار مع رؤية المؤسِّسة تيارانا بيرك، التي أكّدت على ضرورة تَمَوْضُع الهامش في قلب الحراك لا في هوامشه، محذِّرةً من تحوُّل الفئات الأكثر فقرًا وتهميشًا إلى مجرّد "حاشية".[21] فبينما ركّزت النسخة السائدة من الحملة على فضح الجناة والمسؤوليّة الفرديّة، هدفت رؤيةُ بيرك الأصليّةُ إلى دعم الناجيات كجماعة وتوفير الموارد اللازمة لهنّ، ومساعدتهنّ على التشافي من خلال مشاركة القصص في بيئةٍ آمنةٍ بغْيةَ فَهْم الطبيعة الهيكليّة والتاريخيّة لكراهيَة النساء، ممّا يجعل "مِي تُو" مشروعًا مجتمعيًّا يربط الأفعال الفرديّة للجناة بنظام أبويّ متجذّر ومترسّخ تاريخيًّا.[22]

لا شكّ أنّ حمْلة "مِي تُو" أسهمت في خلق تضامن عابر للحدود بين الناجيات، وفي رفع الوعي النسويّ حول ثقافة التحرّش وتعريفه، وتوجيه النظر إلى تكرار هذه القضيّة بواسطة وابل التغريدات من نساء باستخدام الفضاء الافتراضيّ التي شملت، من خلال المشاركة، مطالَبةً بإحداث تغيير في مباني القوى والسيطرة الذكوريّة التي تتيح حصول هذا العنف الجنسيّ. وبِذا اعتُبِرت الشهادة الميدانيّة أداة لإحقاق العدل المغَيَّب والنسبيّ، والاعتراف بالتراوما، وذلك بالرغم من أنّها تضع كامل العبء على الناجية؛ إذ لا تضمن تحمُّل مسؤوليّة الاعتداء الجنسيّ من طرف المشتبَه به أو المعتدي.[23] إلى جانب هذا، أبرزت الحمْلة توتُّرًا ومفارَقة بين الرغبة في إصلاح المنظومة مقابل الاعتراف بمحدوديّتها؛ فثمّة شعور مُرافِق لمراكز المساعدة والناجيات بأنّ بنْية المنظومات القائمة وهيكليّتها ترمي إلى إعاقة معالجة قضايا التحرّش والشكاوى المنبثقة منها.[24]

وعلى الرغم من أنّ الشهادات نجحت في رفع الوعي لقضايا التحرّش الجنسيّ، فإنّها في ذات الوقت طرحت تساؤلًا مهمًّا حول ما إذا كان رفع مستوى الوعي العامّ قد أدّى فعلًا إلى إحداث تغيير ملموس في أنظمة العدالة لصالح الناجيات. وقد تركّز النقد (وهو المحور الرئيسيّ الذي اختلفت حوله النسويّات، خلال حمْلة "مِي تُو" وفي أعقابها، ولاحقًا النسويّات الفلسطينيّات) في مسألة النشر العلنيّ لأسماء المشتبَه بهم بفعل الاعتداء وبدون مسار عادل يمنحهم الفرصة للدفاع عن أنفسهم؛[25] وهي الخطوة التصعيديّة

20. كمير، اوريت. (2020). "#مي تو" يمدّ النسوية الإسرائيلية ونضالها ضد التحرش الجنسي بزخمٍ جديد، لكنه يفرض عليهما أيضًا انحرافًا جانبيًا. اوريت كمير. [بالعبريّة]

21. Castanon, Sienna; et al.. (2025, September 15). Ghosted by the Hashtag: The Invisible Voices that Haunt the #MeToo Movement. Oxford Scholastica Academy; & OxBright.

22. Dadas, Caroline. 1010 - 1008 .ص.ص .18 مرجع رقم.

23. Brown, Erin; & Professor Wood. (2021, 13 April). The Politics for Survivors of Sexual Violence: A Critique of the #MeToo Movement. WMNST 492W. P. 34.

24. Jaffe, Sarah. (2018). The Collective Power of #MeToo. **Dissent**, 65 (2). P. 81.

25. المنظّرة النسويّة أوريت كمير من مؤسّسات قانون منع التحرّش الإسرائيليّ. وهي من بين الأصوات البارزة التي تنتقد استنساخ تجربة "مِي تُو" الأمريكيّة وترى -على الرغم من إدراكها أهمّيّة هذه التجربة لدفع النضال ضدّ التحرّشات- أنّ الحملة تفقد أصالتها عندما يجري تبنّيها على نحوٍ أعمى في سياق المجتمع الإسرائيليّ.

والمجدِّدة في حمْلة السوار وما ميّزها بالإضافة إلى نشر الشهادات التي بدأتها مبادرة "تسكتيش"[26] قبلها. وهكذا تحوّل هذا السؤال إلى نقطة فاصلة في دعم الحملة أو الهجوم عليها، وتهديد القائمات عليها أيضًا، إلى جانب سؤال العدل المبتغى أو المحقَّق منها.

الادّعاءات المعارضة للحملة تدّعي أنّ ما يميّز الخطاب في وسائل التواصل الافتراضيّ أنّه خطاب ديناميّ، فوريّ، حرّ، أي يتيح مشاركةَ كلّ امرأة ورجل بدون ضوابط، ولذا قد يكون اندفاعيًّا، عدوانيًّا وحادًّا. يدّعي المعارضون أنّ هذا الخطاب النسويّ يجذب النساء (ولا سيّما الشابّات منهنّ)؛ إذ هنّ يستجبن لمشاعر الحرّيّة والانتماء والقوّة التي تمنحها مِي تُو، وبالتالي ففي ظلّ هذا الحماس من السهل التغافل عن نقاط ضعفه والمَخاطر التي ينطوي عليها بالنسبة لحقوق الإنسان والنساء. وتضيف المنظِّرات المعارضات أيضًا أنّ سرعة انتشار "مِي تُو" تعود إلى صعود "ثقافة الضحويّة"، الثقافة التي تقضي بأفضليّة شبه دائمة للضحيّة وتصديقها فورًا مقابل ازدراء مَن يُنظر إليهم بوصفهم منتمين إلى المجموعة المُعَرَّفة بأنّها "مهيمنة"، وأنّ اجتماع العامِلَيْن المذكورَيْن آنفًا يمسّ بنهج نسويّة الكرامة (Human Dignity Feminism) الذي تُعتبَر أوريت كمير إحدى المنظِّرات البارزات فيه. ينطلق هذا التوجُّه من فكرة مُفادُها أنّ "الكرامة الإنسانيّة" -أي القيمة الجوهريّة المتأصّلة في كلّ إنسان- هي الأساس. وبحسب ما ترى كمير، الكرامة (بخلاف الاحترام أو الشرف- وهما قيمتان اجتماعيّتان) هي قيمة مطلقة، ثابتة، وحقّ طبيعيّ لكلّ إنسان بصرف النظر عن وضعه الاجتماعيّ أو هُويّته. يحاول هذا الخطاب أن يُخْرِج الخطاب النسويّ من الأضداد في القضايا النسويّة، نحو: صراع بين الجنسين؛ السلطة الذكوريّة؛ المرأة "الضحيّة" أو "المظلومة/ المهمومة" والرجل "المعتدي". تتجاوز كمير هذه الصورة المتجزّئة، وترى أنّ هذا الخطاب المسيطر مهمّ، لكنّه ليس كافيًا إذا لم يُنظَر إليه ضمن إطار يحترم قيمة الفرد وحقوقه بناءً على الأساس وهو كرامته. وبحسب كمير، من الغبن أن تقوم النضالات النسويّة العادلة على حساب المسّ بكرامة وحقوق الأفراد الآخرين. وهنا تشير إلى المشتبَه فيهم بارتكاب عنف جنسيّ بحملة "مِي تُو"، وبالأخصّ أولئك الذين ذُكِرت أسماؤهم علانيَة ابتغاءَ تشويه سمعتهم. في الختام، تنتقد كمير النسويّةَ الراديكاليّة المشغولة بإنهاء الغبن الجماعيّ المهيمن دون أن تلتفت إلى الأفراد وكرامتهم في قلب النضال النسويّ- وهو ما تطلِق عليه تسميةَ "الرياح الجانبيّة" المرافِقة لحركة "مِي تُو".

كان لهذه الحمْلة صدًى بين النسويّات الفلسطينيّات كذلك، حيث لقيت حمْلة السوار رواجًا غير مسبوق، وسلّطت الضوء على قضيّة التحرّش التي كانت مهمَّشة على الأجِنْدات الفلسطينيّة العامّة في الداخل. ولاحقًا طالها نقد شبيه بنقد حملة "مِي تُو"، ولكنّه لم يتعدَّ البيانات والكتابات على مواقع التواصل الاجتماعيّ، ولم تنشأ في أعقابه أيّة اجتهادات فكريّة أو أكاديميّة.

في سؤال العدل

تَخلّلَ حملةَ "مِي تُو" نقاشٌ وانقسامات حادّة حول اختلافات جوهريّة بين الناشطات النسويّات، تتعلّق بمسار محاسَبة الفرد المعتدي أو المشتبَه به وضرورة معاقبته على أفعاله مقابل توسيع رقعة الاهتمام بالمباني القمعيّة للذكوريّة لمعالجتها، مع الاعتراف بصعوبة العمل في داخل أنظمة هيمنة القوّة، وهو ما قد يفسَّر بأنّه تعاطف مع الجاني. فقد شهدت النقاشات خلال الحملة توجُّهات مختلفة حول أهمّيّة

26. "تسكتيش"، مبادرة لنشر شهادات في الحيّز الافتراضيّ بادرت إليها الناشطتان خلود خميس وريما جرامنة.

العقاب الشخصيّ للجاني على حساب حقّ الفرد بالإجراء العادل مقابل الهدف الأكبر، ألا وهو التغيير الاجتماعيّ لأوسع شريحة مجتمعيّة والتخلّص من البطرياركيّة ومبانيها التي تتيح حدوث هذا العنف. أمّا تيّار نسويّة الكرامة، فيشدّد على ضرورة المحاكمة العادلة، ويرى في النسويّة حركة لتحرير الإنسان من القمع ولإصلاح العالم، لا يمكنها أن تقوّض أو تضرّ بحقوق الفرد أيّا كان، بل يجب أن يكافَح لتحقيق أهدافها دون التخريب في قِيَمِهِ الأساسيّة.[27] هذا التيّار لا يتطرّق إلى الحالات الضبابيّة، أو إلى انعدام الأدلّة في التحرّشات الجنسيّة، ويرجّح منفعة الشكّ إلى صالح المشتبَه بهم.

ترى سارة أحمد أنّه من المؤكّد أنّ جمع الشكاوى الذي يوثّق العراقيل ويرصد تخاذل المؤسَّسات هو فعل سياسيّ نسويّ،[28] هو إحدى أدوات إحقاق العدل للمهمَّشين، من خلال أرشفة محاولات التصدّي للمنظومة ومبانيها القمعيّة وتسطير تاريخ العنف الممارَس على ضحايا الاعتداءات الجنسيّة ليصعب محوه والتنكُّر له مستقبَلًا. أمّا قضيّتا مساءلة المشتبه به ومكانة الشهادات في النضال ضدّ الأبويّة والعنف، فلم يُحَسّ بهما في النقاش النسويّ؛ إذ ثمّة فروق واسعة بين التيّارات المختلفة بشأن وسائل المساءَلة وكيفيّة إحقاق العدل للناجيات وأنواع العدالة البديلة المنشودة. من بين هذه النماذج المطروحة في الأدبيّات النسويّة نشير إلى ما يلي:

صُنِّفت العدالة التحويليّة[29] (transformative justice) بالراديكاليّة، لأنّها ترى النظامَ الأبويَّ وكراهيَةَ النساءِ والتحرّشَ مؤسَّساتٍ قائمةً بحدّ ذاتها؛ فهي ترفض العقاب وتطالب **بمعالجة الظروف البنيويّة** التي أنجبت هذا العنف من الأساس، ويشمل ذلك العنصريّةَ أو الكرْهَ تجاه النساءِ أو الذكوريّةَ. يَستخدم هذا النموذج الشهادات الميدانيّة ("مِي تُو") لاختراق هذه المؤسَّسات وزعزعتها من خلال كشف ممارَساتها المنهجيّة، وعلى وجه الخصوص وقائع التحرّش الجنسيّ المركَّبة، أو ما نسمّيها الرماديّة حين لا دليل عليها ولا يقين،[30] ويصبح "قول الحقيقة مع تحمُّل المخاطَرة"[31] جَماعيًّا أداة بلاغيّة (rhetorical) لصدع المؤسَّسة الأبويّة. وتُشدِّد "العدالة التحويليّة" على أنّ الناجياتِ منفرداتٍ لن يستطعن تحقيق كسر مباني الهَيْمَنة والقوّة الأبويّة التي تتيح التحرّشات الجنسيّة. بالإضافة إلى هذا، ضمن التغييرات التي تَطْرقها "العدالة التحويليّة" استبدالُ تعبير "شخص تسبَّبَ في ضرر" بتعبير "معتدٍ"، وذلك للتركيز على تحمُّل المسؤوليّة وإمكانيّة التغيير، لا على الوصم فقط.

أمّا العدالة التصالحيّة[32] (restorative justice)، فتركّز على التعافي بواسطة **الحِوار بين الطرفَيْن** (الناجية- المعتدي) من أجل الإصلاح الفرديّ بينهم ولَأْم الجرح، وترتكز على الأفراد لحلّ التصادم. وذلك أنّ مساءلة المشتبه به تكون داخل المجتمع وبمساندته، إذ يتوسّط الحِوار بينهم كي يتحمّل المعتدي مسؤوليّة أفعاله ويتّخذ خطوات لتصحيحها. يستند هذا النموذج إلى مَطالب العديد من الناجيات بِـ "**الاعتراف والتعلُّم**" من جانب المعتدي بدلًا من مجرّد السَّجن؛ إذ يرفض هذا التيّار اعتبار العقاب وسيلة لإحقاق العدل في هذه القضايا.

---

27. كمير، اوريت. مرجع رقم 20.

28. Ahmed, Sara .15 مرجع رقم.

29. Brown, Erin; & Professor Wood. 23 مرجع رقم.

30. Dadas, Caroline. 18 مرجع رقم.

31. الباريسيا (Parrhesia) كما يشرحها ميشيل فوكو (2001)، هي "فعلٌ خطابيّ يعبّر فيه المتكلّم عن علاقته الشخصية بالحقيقة، ويجازف بحياته لأنه يعدّ قول الحقيقة واجبًا أخلاقيًا يهدف إلى تحسين أحوال الآخرين أو مساعدتهم وكذلك نفسه".

32. Jaffe, Sarah .24 مرجع رقم.

وأخيرًا، العدالة التعويضيّة (reparations) ترتكز على **نهج التعويض**، بما في ذلك التعويضُ المادّيُّ، والاعترافُ بالضرر الذي أَلَمَّ بالناجية، وبالتالي تحمُّلُ مسؤوليّة الخسارات والأضرار التي تسبَّبَ فيها المعتدي من فقدان دخل ومصروفات الصدمة وتبعاتها في سبيل الإشفاء والإصلاح. تُعتبَر التعويضات عمليّة جماعيّة تتطلّب "ذاكرة تاريخيّة" لِما حدث، وتحدّيًا للمؤسَّسات كي تتحمّل مسؤوليّة الأضرار التي تسبّبت فيها عبْر سنوات من التستُّر على العنف.

منهجيّة الدراسة

تعتمد الورقة في منهجيّتها على إطار تحليليّ نوعيّ يستند إلى نصوصِ حمْلة "كلّ يوم شهادة" كما نُشِرت والتعقيباتِ التي رافقتها، وكذلك إلى مراجعة الحِوارات التي دارت خلال ثلاث ورشات نقاش عُقِدت من أجل فتح الحِوار بشأن القضايا التي طرحتها الحمْلة وحول إستراتيجيّة نشر الشهادات،[33] وكذلك النصوص التي نشَرتْها ناشطات على وسائل التواصل الاجتماعيّ حول القضيّة. بالإضافة إلى هذا، أجرت الباحثة ميساء ارشيد مقابلات شبه مبنيّة (أو مفتوحة) مع خمس ناشطات نسويّات ذوات علاقة بالأمر في الفترة ما بين 13 تشرين الثاني و8 كانون الأول 2025.[34]

السياق التاريخيّ والسياسيّ-الجندريّ

1. نشوء الأطر النسويّة ومَأْسَسة العمل ضدّ العنف الجنسيّ

بدأ طرحُ ظاهرة العنف الجندريّ والعنف الجنسيّ، والدفعُ في اتّجاه الاعتراف بوجودها داخل المجتمع الفلسطينيّ في مناطق الـ48، ومن ثَمّ العمل على دعم النساء والتثقيف من أجل مجتمع خالٍ من العنف الجندريّ، إلى جانب تنظيم الحملات لمحاربته، في بداية التسعينيّات. جاء ذلك بالتوازي مع تأسيس الأطر النسويّة الفلسطينيّة في الداخل. فقد أشغل موضوع العنف الجندريّ رأس سلّم أولويّاتها، إن لم تكن أصلًا قد تأسّست بغية محاربة هذه الظاهرة والدفاع عن سيادة النساء على أجسادهنّ أصلًا.[35] ما زالت تلك الأطر المدنيّة والجمعيّات النسويّة، منذ تأسيسها حتّى اللحظة، فاعلة في هذا الموضوع من خلال مراكز مساعدة ضحايا العنف الجندريّ والجنسيّ من النساء والرجال والأطفال، ومن خلال خطوط الطوارئ التي تعمل على مدار الأسبوع منذ عقود، ومن خلال

33. عُقِدت الورشات بمبادرة من برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل: الأولى في 17 أيلول 2025 في الناصرة، والثانية في 19 تشرين الثاني 2025 في حيفا، وعُقِدت الثالثة بمبادرة جمعيّة نساء ضدّ العنف في 11 شباط 2026 في مدينة عكّا. شاركت في الورشات ناشطات نسويّات من برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل، وجمعيّة نساء ضدّ العنف، والتنظيم النسويّ كيان، والسوار، والقوس للتعدّديّة الجنسيّة، وناشطات نسويّات مستقلّات. انظر ملخّص الورشات: مدى الكرمل. (2025، تشرين الأول). مدى الكرمل ينظّم ورشة حِواريّة بعنوان "لام قمريّة"، بمشاركة باحثات وناشطات نسويّات (أيلول 2025). مدى الكرمل؛ مدى الكرمل. (2025، تشرين الثاني). الورشة الحِواريّة "لام قَمَريّة"- اللقاء الثاني (تشرين الثاني 2025). مدى الكرمل؛ نساء ضد العنف [نساء ضد العنف Women Against Violence]. (2026، 19 شباط). عُقد مساء الأربعاء 11 شباط 2026 في مسرح اللاز بعكّا لقاءٌ نقاشيّ تشاوريّ لموضعة الحركة النسويّة بعنوان: "شخصيّات عامّة تحت الشبهات". **فيسبوك**. نساء ضد العنف.

34. مديرات جمعيّات نسويّة ومديرة سابقة، تعنى جميعها بقضايا التحرّش والعنف الجنسيّ، وهنّ: كيان؛ نساء ضدّ العنف؛ السوار، بالإضافة إلى ناشطة نسويّة مستقلّة من الحراك الاجتماعيّ–الشبابيّ "طالعات".

35. للقراءة حول الموضوع، بالإمكان العودة إلى:

Jad, Islah; & Hawari, Areen. (2024). "Palestinian women movements". In: Dumper, Michael; & Badran, Amneh (Eds.). **Routledge Handbook on Palestine**. UK: Routledge.

وفي ما يخصّ إقامة الجمعيّات النسويّة التي تعالج قضايا العنف الجندريّ عمومًا والجنسيّ على وجه الخصوص، بالإمكان العودة إلى:

عبده، جنان. (2008). **الجمعيّات النسائيّة والنسويّة الفلسطينيّة في مناطق 48**. حيفا: مدى الكرمل.

البرامج التثقيفيّة والتوعويّة داخل الأطر المختلفة، كالمدارس والمؤسَّسات المختلفة، ومن خلال النشر في وسائل التواصل الاجتماعيّ، ومن خلال تقديم الدعم للنساء والفتيات المتعرّضات للعنف (المَآوي الآمنة- على سبيل المثال)، والمرافَقة في المسارات القضائيّة والجنائيّة وتقديم المشورة المهنيّة والنفسيّة.[36] وقد تناولت كثيرات من الأكاديميّات الفلسطينيّات قضايا العنف الجندريّ والجنسيّ من منظور تقاطعيّ يُقرأ ضمن سياقه السياسيّ الجندريّ والاستعماريّ والطبقيّ على مدار تطوُّر الحركة النسويّة الفلسطينيّة.[37]

2. التعقيد والتمييز المركَّب: الاستعمار كبنْية للعنف الجنسيّ والأبويّة وسلطة الوصمة وغياب حماية الدولة

تتعامل النسويّات من فلسطينيّات الـ48 مع هذه القضايا، على الرغم من التحدّيات الجِدّيّة التي تواجههنّ، وذلك على أثر تداخل العنف الجنسيّ الممارَس على أجسادهنّ من قِبل السلطتَيْن- الاستعمارية والأبويّة.[38] ترى كيم زِنجريبي[39] أنّ التحدّيات الجِدّيّة التي تواجهها النساء الفلسطينيّات، على أثر تداخل العنف الجنسيّ الممارَس على أجسادهنّ من قِبَل السلطتَيْن الاستعماريّة والأبويّة، تُعقِّد إمكانيّةَ توافر فرصٍ آمنة لهنّ للتحدُّث بصراحة عن تجاربهنّ الشخصيّة، والإفصاحُ عنها ينطوي -غالبًا- عن دفع أثمان شخصيّة متمثّلة بأنماط مختلفة من الإقصاء الاجتماعيّ داخل المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، من بينها -على سبيل المثال- وصمات العار أو وصمة الخيانة ذات الطابع الوطنيّ. وترى أنّ غياب الحماية الفاعلة من قِبل الدولة والمؤسَّسات الرسميّة للنساء عمومًا، وللناجيات من العنف الجنسيّ على وجه الخصوص، يؤدّي إلى بقاء النساء تحت سلطة منظومة أبويّة تُقدَّم بوصفها إطارًا للحماية، لكنّها في الواقع قد تتحوّل إلى أداة للضبط والإيذاء، وبذلك تُعيد إنتاج العنف من خلال ممارسات توظّف السلطة الاجتماعيّة والقوميّة ضدّ أجساد النساء الفلسطينيّات، وخاصّة في سياق تُعطى فيه الأولويّة للاعتبارات الوطنيّة على حساب تجارب النساء الفرديّة.

تستنتج زِنجريبي في إجمال دراستها حول النسويّات الفلسطينيّات في مناطق الـ48، التي أجرت خلالها لقاءات مع مجموعة من الناشطات، أنّه نظرًا للافتقار إلى مِساحاتٍ آمنة وحماية فعّالة، ما زالت التجارب الشخصيّة للعنف الجنسيّ توصَم حتّى في أوساط النشطاء على أنواعهم (سياسيّين واجتماعيّين)، وهو ما يجعل الحديث عنها أصعب. وفضلًا عن معالجتها، فإنّ معظمهنّ -بمن في ذلك النسويّات- غير قادرات على دفع هذا الثمن في هذه الحقبة الزمنيّة، أو غير مستعدّات لذلك. وينتج عن ذلك إسكات للتجارب الشخصيّة المتعلّقة بالعنف الجنسيّ بين النسويّات الفلسطينيّات في الـ48، وغياب الربط بين الشخصيّ والسياسيّ في الممارسات النسويّة المتعلّقة بقضايا العنف الجنسيّ بسبب السياق المعقَّد الذي يعشن داخله.[40]

---

36. حول هذا الموضوع، انظروا المواقع الإلكترونيّة للجمعيّات التالية: نساء ضدّ العنف؛ جمعية السوار؛ كيان- تنظيم نسوي؛ القوس للتعددية الجنسيّة والجندريّة في المجتمع الفلسطينيّ.

37. لا تتسع الورقة لذكر عدد كبير من الأدبيات، ولكن بالإمكان العودة للإصدارات في الهامش 12 أعلاه، وكذلك للمقال الطليعيّ الذي كتبته منار حسن حول القتل باسْم الشرف:

Hasan, Manar. (2002). The politics of honor: patriarchy, the state and the murder of women in the name of family honor. **Journal of Israeli History**, 21 (1– 2). Pp. 1– 37.

38. المرجع السابق.

39. Zinngrebe, Kim Jezabel. (2016). Reflection on the Silence of Palestinian Feminists in Israel. **Feminist Review**, 112. P. 86; 88

40. المرجع السابق. ص. 91.

حمْلة السوار كمنعطَف- الشهادة العلنيّة

1. لماذا الحملة؟ كيف تشكّلت؟ علاقتها بـ "مي تو"، والردّ على صمت الأنظمة

أطلقت جمعيّة السوار، بشجاعة متحدّية ما سبق، حمْلة "كلّ يوم شهادة" ضمن حملة الـ16 يومًا السنويّة العالميّة لمناهَضة العنف القائم على النوع الاجتماعيّ. جاءت حملة جمعيّة السوار كوسيلة للردّ على صمت الأنظمة، متأثّرة بتطوُّرات وحركة "مِي تُو" العالميّة والقصص التي بدأت تظهر في شبكات التواصل الاجتماعيّ. وبحسب حديث مندوبة السوار، "الحملة هي محاولة للإعلان عن الاعتداءات والتحرّشات على الملأ، بدلًا من إبقائها غبارًا يندثر في الأرشيفات أو "همسة"، وتحويلها إلى وثيقة علنيّة مكتوبة وملموسة أي شهادة ومرجعيّة".[41] هذا الفعل هو ما تشير إليه كتابات سارة أحمد بأنّه فعلٌ مقاوم.

قرأت الحملة الاستجابة الاجتماعيّة حتّى قبل انطلاقها، إذ وصف البيان الافتتاحيّ للحملة ثقافة التحرّش التي تسمح بالتطبيع مع فعل التحرّش وبتبريره بوسائل عدّة على رأسها التشكيك برواية الناجيات وتذنيب النساء المتعرّضات لهذا العنف ومساءلتهنّ حتّى قبل مساءلة المعتدي أو المتّهم بالاعتداء.[42] الاستجابة إلى حاجة اجتماعيّة وردًّا على ظلم النساء لفترات طويلة كانت من الدوافع الأساسيّة لهذه الحملة؛ وهذا ما تؤكّده جمعيّة السوار. فالحملة جاءت كاستجابة للظروف المحيطة، وتطوّرت بناء على تجارب متراكمة على مدار عمل السوار خلال سنوات، حيث استخرجت أغلب القصص المنشورة من أرشيف الجمعيّة، للتدليل على استمرار الظاهرة لفترة طويلة، وعلى انعدام العدل في المسارات الرسميّة والتقليديّة. وقد ورد هذا على لسان إحدى المتقابلات من جمعيّة السوار إذ قالت: "لو كان فيه عِنّا البِرفِلِج [الامتياز] إنّه فيه شرطة والمتوجّهات ما بيدفعوا أثمان وبيقدروا يروحوا يتشكّوا وإنّه الكلّ رح يصدّقهن وهيك، إذًا أهلًا وسهلًا، كان كلّ قضيّة بْتُصَلْ للشرطة. بَس الحملة كانت مَنْفذ والهدف منها كان إنّها تعطي محلّ وصوت للنساء اللي مستعدّات يحكوا ويجيبوا صوتهن ويقولوا كمان. يعني كجمعيّة هي بتقدر تكون صوتهن".[43]

إذًا، جاءت الحملة بعد نضالات طويلة خاضتها الجمعيّات النسويّة في مكافحة طوفان التحرّشات الجنسيّة، وبشتّى الوسائل السائدة، منها -على سبيل المثال-: الشرطة؛ إنفاذ القانون؛ اللجان التأديبيّة؛ التوعية بدون مساءلة أو عقاب يرتقي إلى حجم الظاهرة ومدى انتشارها. فكانت هذه الفجوة واستمراريّة الاعتداءات الجنسيّة هي ما دفع إلى تشكيل حملات ومبادرات بديلة تتحايل

41. مقابلة أجرتها الباحثة مع مندوبة جمعية السوار (الاسم محفوظ لدى الباحثة).

42. بيان إطلاق حملة السوار "16 يوم، 16 قصّة": "الأسئلة الاستنكاريّة ذاتها: "معقول هذا الشخص متحرّش؟!" أو "مستحيل، هذا إنسان وطنيّ، كلّ حياته خدم بلده". مين قال إنّه المتحرّش غير وطني وما بحبّ بلده؟! لا، مرّات المتحرّش بحبّ كثير فلسطين وبشتغل عشانها ويتفانى من أجل قضايا شعبه لدرجة إنّه بِصير يحكي باسم "الجماهير". المجتمع المبني على الفكر الذكوري والنظام البطركي ما بِشوف تناقض بين المسألتين. فلا تزال ثقافة التحرّش والاعتداء الجنسيّ متجذّرة داخل هذا المجتمع ومتشابكة بشكل وثيق مع القوّة والسيطرة. لذلك نشهد كثيرًا مقولات وادّعاءات مثل: "فلان؟! ما هو إنسان وطني وكلّ حياته يعمل ويجتهد من أجل قضايا شعبه". العزيزات والأعزّاء، المتحرّش ممكن يكون أيّ حدا من بيننا، وخاصّة من بين أولئك الذين يمتلكون السلطة. على الأقلّ، هذا ما تبيّنه القصص التي تصل السوار بشكل مستمرّ، فهنالك عضو البرلمان والمدير العامّ والناشط السياسيّ والاجتماعيّ والكاتب والناقد والفنّان والشاعر مرهف الحسّ الذي لا يكلّ من كتابة "قصائد الغزل" وتسليمها للقاصرات... ثقافة التحرّش هذه هي البيئة الاجتماعيّة التي تسمح بتطبيع وتبرير فعل التحرّش. يتمّ ذلك بكثير من الطرق، من ضمنها تذنيب النساء المتعرّضات لهذا العنف، التشكيك في روايتها ومساءلتها قبل مساءلة المعتدي أو المتّهَم بالاعتداء. لمناهضة ثقافة التحرّش هذه وللكشف عن وجوهها المتعدّدة، علينا بدايةً الحديث عنها في العلن، علينا روايتها للجميع وليس فقط لمراكز المساعدة. لتبدأ كلّ واحدة فينا من نفسها أوّلًا **#فلتسقط ثقافة التحرّش**".

43. مقابلة أجرتها الباحثة مع مندوبة جمعية السوار. مرجع رقم 41.

على المنظومات السائدة وغير المتناسبة مع طبيعة الاعتداءات الجنسيّة التي تَحْدث في الخفاء وغالبًا لا يعاقَب الجناة على فعلها.

2. تميُّزها والمقارنة مع مبادرة "تسكتيش"

لم تكن حمْلة السوار، التي رآها الحراك الشبيه بِـ "مِي تُو"[44] داخل المجتمع الفلسطينيّ، المبادرة الأولى للتعامل مع هذه القضايا في الفضاء العامّ، ولكنّها ربّما كانت الأخيرة التي برزت ولها ميزاتها الخاصّة. سبقت هذه الحملةَ، بسنتين، صفحةُ فيسبوك تحت عنوان "تسكتيش". عرّفت الصفحة نفسها أنّها مِساحةٌ آمنة للنساء لمشاركة قصص اعتداءات وتحرّشات جنسيّة في الحيّز العامّ.[45] أمّا ما ميّز حمْلة السوار عن هذه المبادرة، فهو الإشارة في شهادتَيْن من ستّ عشرة شهادة إلى المشتبَه فيه باسمه علانيَةً في شبكات التواصل الاجتماعيّ وَفْق سرديّة الناجية.

المقصود أنّ حمْلة السوار جاءت بعد سنوات من مواجهة ظلم بنيويّ متجذّر يلفّ قضايا العنف الجنسيّ التي تُلامِسها عن قربٍ الناشطاتُ في هذا الحقل، وقد أكّدت متحدّثتان من جمعيّة السوار أنّ كشف الشهادات على الملأ هو أمنية مدفونة منذ سنوات في أروقة الجمعيّة، وأضافت قائلة: "**غير مقبول إنّه تقريبًا كلّ النساء في أقسام الأمراض النفسيّة في المستشفيات تعرّضوا لعنف جنسيّ بجيل صغير؛ وإذا بحثنا أعمق نرى أنّه هذه الحقيقة موثّقة تقريبًا في كلّ الملفّات الطبّيّة ومكتوبة في المنظومة ولكن يتمّ تجاهلها، فكيف يمكن كسر هذا النمط الممَنْهَج؟!**".[46]

تميزّت الحمْلة كذلك بمساءلتها للحصانة الاجتماعيّة الفوريّة الممنوحة طواعيَة لمن يشغلون مناصب جماهيريّة أو سياسيّة أو ثقافيّة تحت المجهر؛ فقد بدأ البيانُ الافتتاحيّ للحمْلة الذي جاء تحت عنوان "16 يوم، 16 قصّة" بطرح سؤال إنكاريّ: "مين قال إنّه المتحرّش غير وطنيّ وما بِحِبّ بلده؟!"،[47] وبذلك رفعت الحمْلة الستار عن السلطة الذكوريّة التي تتحصّن برداء "مناهَضة الاستعمار"، وكشفت عن أنّه في كثير من الأحيان -كما هو الشأن في مواقع أخرى في العالم- تُشكِّل العباءة الوطنيّة حصانة أمام شبهات ارتكاب اعتداءات جنسيّة.

وما كان لافتًا في الحملة في الحقيقة هو أنّه على الرغم من أنّ معظم الراوِيات في الحمْلة كُنَّ من فلسطينيّات الـ48، الامرأتان الوحيدتان اللتان أفصحت كلّ منهما عن اسمها، حين سردتا قصص التحرّش التي تعرّضتا لها من طرف شخصيّات قياديّة فلسطينيّة، كانتا أجنبيّتين (من خارج فلسطين وغير عربيّتين) عملتا أو تطوّعتا في مؤسَّسات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّ في مناطق الـ48. وقد يؤكّد هذا الأمرُ ما جاء في دراسة زِنچريبي أعلاه بشأن تجنُّب النسويّات الفلسطينيّات الاشتباكَ العلنيّ والجماهيريّ مع قضايا التحرّش الجنسيّ.

44. هذا لا يعني أنّ القائمات على الحمْلة قد أطلقن عليها هذه التسمية.

45. تسكتيش [تسكتيش]. [د. ت]. **فيسبوك**. تسكتيش.

46. مقابلة أجرتها الباحثة مع ليلى جاروشي حسن من جمعية السوار. (محفوظة لدى الباحثة).

47. بيان جمعية السوار بعنوان "16 يوم، 16 قصّة". [د. ت]. (محفوظ لدى الباحثة).

قوّة الشهادة: من الفرديّ إلى الجماعيّ

(الشهادة: كسْرُ صمت وأداةُ تمْكين)

أكّدت جمعيّة السوار، وَفق ما جاء في نهاية بيانها الافتتاحيّ، على أهمّيّة الشهادات في كسر الصمت على الصعيد الشخصيّ وكذلك على الصعيد الاجتماعيّ الجماعيّ؛ فقد جاء ما يلي: "لمناهضة ثقافة التحرّش هذه وللكشف عن وجوهها المتعدّدة، علينا بدايةً الحديثُ عنها في العلن، علينا روايتها للجميع وليس فقط لمراكز المساعَدة. لتبدأ كلّ واحدة فينا من نفسها أوّلًا"،[48] وهنا تشير الجمعيّة من طرف غير خفيّ إلى أنّ الحديث على الملأ هو إستراتيجيّة، أو يُفهَم من ذلك أنّه لا يكفي أن نتحدّث عن ثقافة التحرّش فقط مع مراكز المساعَدة، أو ما يشار إليه في الغرف المغلقة.

"شفت إنّه في نساء عَمْ تطلّع شهادات وهذا الشيء شجّعني إنّه أحكي عن اللي صار معي لأوّل مرّة بطريقة علنيّة".[49] هذا ما قالته (وهي إحدى الشاهِدات ضمن الحمْلة) خلال المقابلة معها؛ إذ أكّدت أنّ انتشار الشهادات هو ما شجّعها على المشاركة في الحمْلة، وكانت هذه أوّل مرّة تُفْصِح فيها عن قصّتها على الملأ، وهو ما يعزّز أهمّيّة الربط بين الشخصيّ والجماعيّ وقوّة الأخير (الجماعيّ) في تمكين الأوّل (الشخصيّ). وقد أكّدت على شعورها بالقوّة الجماعيّة المتولّدة من كلّ امرأة تشارك الآخرين شهادتها؛ تلك القوّة التي تنتقل إلى الأخريات وتشجّعهنّ على أن يشاركن هنّ كذلك. وعلى الرغم من أنّها أكّدت على أنّ العدل المبتغى من الحمْلة هو شخصيّ ولم يكن لديها هدف إلى إحداث تغيير اجتماعيّ جذريّ، لم تنكر في نهاية مقابلتها إحساسها بخيبة الأمل من ردود فعل "نخبة المجتمع" في عدم التعامل بجِدّيّة مع هذه القضيّة. بحسب ما قالته، كانت شهادتها بالنسبة لها احترامًا لذاتها أكثر ممّا هو إيمان منها بأنّها تقوم بتغيير جذريّ. وفي ذات الوقت تقول: "ردود الفعل ما بعد الحمْلة هي من لم تنْصف الشاهدات"[50] مؤكّدة على خيبة أملها ممّا اعتبرته صمت الأحزاب والجمعيّات والناشطين وتجاهل تحرّشات تَحْدث داخلها، إلى جانب "شَيْطَنة" النساء اللواتي جمعن كلّ جرأتهنّ للإدلاء بالشهادة، ونفي قصصهنّ حتّى بدون مساءلة -وإنْ شكليّة- للمعتدين الذين نُشِرت أسماؤهم كما وصفتهم، وكذلك أشارت إلى خيبة أملها من اتّهام الحمْلة بعدم المسؤوليّة والإساءة للشاهِدات، واستبعاد أيّ اهتمام بتغيير ثقافة المحيط من باب المسؤوليّة لجمعيّات حقوق الإنسان أو الحفاظ على الأماكن العامّة.

وفي عودة لمقولة سارة أحمد أعلاه، فإن الشهادة على الظلم تجعل من تدلى بها أكثر حسّاسيّةً للصوت ولردود الفعل تجاه شهادته، فهو منذ بادئ الأمر يتحوّل إلى موضع للنفي بمجرّد تحدّيه للسلطة أو القوّة.[51] ينعكس هذا في المسار الذي مرّت به القائمات على الحملة اللواتي سبق لهنّ أن عملن في الجمعيّة على معالجة هذه القضايا بواسطة الإصغاء إلى الناجيات وكذلك العمل في مسار مُوازٍ هو محاسبة المعتدين. تقول مندوبة السوار المقولة التي دعمتها زميلتها في الجمعيّة كذلك خلال اللقاء: "**واحد من الأهداف كان إنّه نحن نطلع من دور الضحيّة... خاصّة يعني بعد سنين طويلة من إنّه يعني بنكتب هاي الأشياء بالسرّ بتوجّهوا بالسرّ وإنّه نحافظ على السرّيّة وما نطلّع الأشياء فكان يعني كان**

48. البيان الافتتاحي لحملة جمعية السّوار. (محفوظ لدى الباحثة).

49. مقابلة أجرتها الباحثة مع سلمى (اسم مستعار) من حِراك "طالعات". (محفوظة لدى الباحثة).

50. المرجع السابق.

51. Ahmed, Sara. مرجع رقم 14. ص. 29.

محلّ وكان يعني مناخ اللي نحنا بنقدر نطلع من هذا المحلّ".[52] نستدلّ من هذه الكلمات أنّ الجمعيّة اختارت مسار نشر الشهادات. وفي النهاية، وبعد تخبّط شديد، جاء الحسم وإعلان الهدف من الحمْلة التي تَلوح منها بوادر تصعيديّة، وهو تجهيز الأرضيّة لمحاسَبة المعتدين بواسطة نشر أسماء المشتبَه بهم من خلال الإصغاء للمتوجّهات المستأنِفات على نظام السرّيّة، ومنحهنّ مَنْفذًا للخروج بشهاداتٍ شُجاعة، وبحسب ما قالته ليلى جاروشي-حسن "**قرّرنا نْطَلّع الاعتداءات والتحرّشات من المحلّ تبع اللي بنهمس همس لمحلّ إنّه نقرأها نشوفها يعني نعلنها على الملأ**".[53] في بيان الحملة الافتتاحيّ وَرَدَ ما يلي: "لذلك نشهد كثيرًا مقولات وادّعاءات مثل: "فلان!!!!! ما هو إنسان وطني وكلّ حياته يعمل ويجتهد من أجل قضايا شعبه". العزيزات والأعزّاء، المتحرّش ممكن يكون أيّ حدا من بيننا، وخاصّة من بين أولئك الذين يمتلكون السلطة. على الأقلّ، هذا ما تبيّنه القصص التي تصل السوار بشكل مستمرّ".[54]

ما بعد الشهادة: الخوف، الخيبة، التمزُّق، والانقسامات داخل الحقل النسويّ

1. مشاعر القائمات على الحملة (الخوف/ الغضب/ الإرهاق)

مشاعر الخوف والغضب، المغلَّفة بالخيبة والإرهاق، لم تفارق الفاعلات في الحملة منذ بدايتها حتّى نهايتها. أشارت لمياء نعامنة إلى كون خيبة أمل الجمعيّة انعكاسًا مباشرًا لخيبة أمل النساء اللواتي وثقن بالحملة، وذلك بقولها: "**نحن هون... بنتوجّع مع المتوجّهات، بنمرق كلّ مسار الخذلان اللي هنّ بيمرقوه نحن كمان بنمرق**".[55] المقصودة بذلك الخيبة من "صمت" وتواطؤ الدوائر المحيطة بالمعتدي والأشخاص الذين يعلمون الحقيقة ومع ذلك يختارون الاستمرار في دعم المعتدي وكأنّ شيئًا لم يكن. وعبّرت ليلى عن غضبها الممزوج بالخيبة تجاه منْح المعتدين الشرعيّةَ في الفضاء العامّ مثل الإعلام وازدواجيّة المعايير لدى بعض العاملين في الحقل الحقوقيّ، واصفةً عدّة حالات لمؤسَّسات قانونيّة فلسطينيّة في الـ48 تجاهلوا فيها قضايا التحرّش مقابل "المصلحة المهنيّة".

أمّا مشاعر الخوف، فقد كانت نابعة في الأساس من التهديدات التي وصلت إلى إدارة الجمعيّة، بحسب ما جاء على لسان لمياء نعامنة، واصفة إيّاها بأنّها كانت "كُرِمَنَلْ [إجراميّة] على الآخِر".[56] علاوة على ذلك، كانت ثمّة محاولات "لثَنْيِهِنّ [عضوات الإدارة]" عن الاستمرار عبْر الضغط على مساراتهنّ المهنيّة. ووصفت لمياء الأمر قائلة إنّ الأجواء كانت مشحونة بالخطر لدرجة أنّ التهديد بلغ حدّ التلويح بالعنف.

في المقابل، برز بشدّة -خلال المقابَلات التي أُجْرِيَت مع مندوبتَيْ جمعيّة السوار- أنّ "لبّ الحرقة" والدافع للحمْلة مع تحمُّل أثمانها هو فضح طوفان التحرّشات الجنسيّة في عالَم المجتمع المدنيّ

52. مقابلة أجرتها الباحثة مع مندوبة جمعية السوار، مرجع رقم 41.

53. مقابلة أجرتها الباحثة مع ليلى جاروشي حسن من جمعية السوار، مرجع رقم 46.

54. البيان الافتتاحي لحملة جمعية السّوار، مرجع رقم 48.

55. مقابلة أجرتها الباحثة مع لمياء نعامنة سمنيوكا من جمعية السوار، (محفوظة لدى الباحثة).

56. المرجع السابق.

وفي صفوف الأحزاب السياسيّة والوطنيّة، عن طريق تسليط الضوء على كون أشخاص مسؤولين عن أحزاب أو مؤسَّسات حقوقيّة ومؤسَّسات مجتمع مدنيّ هم أنفسهم متحرّشون ومعتدون، وتتساءل لمياء عن "**ما يحمله ذلك من دلالات على عدم مصداقيّة حيّزنا الحقوقيّ والمدنيّ، وخصوصًا عندما نتقاسمه مع معتدين جنسيًّا لم تتمّ مساءلتهم يومًا**".[57] وأشارت المندوبتان إلى أنّ الصمت ليس خيارًا، ووصفت إحداهما جرأتهنّ في هذه الحملة بقولها: "نحن كنّا انتحاريّات بشي مرحلة يعني هيك أكتِفِزْم... ولا همّنا شيء".[58]

2. الصراع الداخليّ: "النضال ضدّ التحرّش يمزّق أرواحنا نحن النساء أوّلًا"

في كواليس الحمْلة، اعترفت القائمات عليها من السوار أنّهنّ خضن صراعًا داخليًّا، واتّفقن أنّ كلّ واحدة منهنّ مع "سكّينة مطعونة في ظهرها لأنّ هناك متحرّشًا قريبًا منها"،[59] مشيرات بذلك إلى مدى اتّساع الظاهرة، وصغر الدوائر في المجتمع المدنيّ والسياسيّ لدى فلسطينيّي الـ48، والفرضيّة أنّ كلّ واحدة منهنّ تتعامل يوميًّا مع متحرّش، فقد يكون المتحرّش من أقرب الدوائر (نحو: الأب؛ الأخ؛ الزوج؛ زميل تقدّره...)، وأنّ كلّ واحدة منهنّ تتوقّع من الأخرى أن تبدأ الفعل المناهض كأنْ تنشر شهادة تدُين حتّى لو كان من أقرب المقرَّبين لها. هنا يبرز بحدّةٍ الصراعُ والتمزُّق الداخليّ اللذان يرافقان الفاعلات في قضيّة العنف الجنسيّ. فمن جهة، ثمّة رغبة في نشر الشهادات التي تُدين الجاني، ومن جهة أخرى ثمّة عدم استعداد لدفع أثمان شخصيّة على مذبح القضيّة العامّة والرغبة المطلقة في أن نكون مجتمعًا خاليًا من العنف الجنسيّ.

3. انشطار المشهد النسويّ حول المحاكمات الميدانيّة والتشهير والتشكيك

في أعقاب الحملة، انشطر المشهد النسويّ المحلّيّ إلى صوتَيْن متناقضَيْن ومتناحرَيْن بالأساس حول سؤال مسار العدل مع المشتبَه بهم،[60] وفي بعض الأحيان كان لهذا الأمر أثر (سلبيّ) على العلاقات بين الجمعيّات والناشطات وداخل الأحزاب، وأدّت الحملة إلى خلافات داخل الحِراكات النسويّة النشطة آنذاك، التي في البداية تبنّت الحمْلةَ وأهدافَها واندثرت لاحقًا وفي أعقاب اختلافها في مسألة التعامل مع أثر الحملة من بروز أسماء إضافيّة في قوائم طوعيّة ومجهولة المصدر، أُدْرِجت فيها أسماء لرفاق وزملاء وأقارب يُدّعى أنّهم أيضًا متحرّشون تناقلها رُوّاد العالَم الافتراضيّ،[61] لم تقبل أيّ من الجمعيّات النسويّة تَبَنّيَها -حسب ما تبيّن خلال إجراء المقابلات.

---

57. المرجع السابق.

58. مقابلة أجرتها الباحثة مع مندوبة جمعية السوار، مرجع رقم 41.

59. مقابلة أجرتها الباحثة مع ليلى جاروشي حسن من جمعية السوار، مرجع رقم 46.

60. وتجدر الإشارة في هذه القضيّة أنّنا نرى في هذه الاختلافات، وأحيانًا الخلافات، جزءًا من أيّ مسار فيه مواجهة قوى راسخة اجتماعيًّا وثقافيًّا، مقابل حراكات معارِضة وموقعها أضعف في هرميّة القوّة، وأحيانًا قد يكون هامشيًّا، وهي تحمل مشروعًا للعدالة والتغيير وفي نفس الوقت تعيش التوتُّرات والصعوبات والاعتبارات الإنسانيّة؛ إذ ننطلق في هذا التحليل أوّلًا من فَهْم الحراك الساعي إلى إحقاق العدالة، وفي الوقت نفسه من وجوب الحذر من الرَّمْنَسَة ومن المثاليّة، وبالتالي نرى أنّ هذه الديناميكيّات قد تُعَدّ جزءًا بنيويًّا من هذا المسار.

61. لا يمكن أن يُعْزى اندثار الحِراكات النسويّة إلى الخلافات الداخليّة فقط، فقد شهدت الأعوام الأخيرة منذ هبّة الكرامة في أيّار 2021، مرورًا ببدء حرب الإبادة على قطاع غزّة وإلى اليوم، تراجعًا كبيرًا في عمل الحِراكات الشبابيّة واللجان الشعبيّة والأطر السياسيّة عمومًا، وذلك لعدّة أسباب أهمُّها الملاحَقةُ الإسرائيليّة. في هذا الشأن، انظروا: عنبتاوي، خالد. (2024). هبّة في حالة عتبة: هبّة الكرامة (أيّار 2021) والفعل الانتفاضيّ- الشعبيّ لدى فلسطينيّي 1948- مقارَبة سوسيولوجيّة. حيفا: مدى الكرمل.

لم يقتصر الانشطار على المشهد النسويّ فحسْب، بل لقد انشطرت ردود فعل الجمهور العامّ. من جهة، برزت تصريحات تدلّ على الانفراج بين الفتيات والنساء، إذ رأين في الحملة إعلاءً لأصواتهنّ المُخْرَسة، بحسب ما جاء في البيان الختاميّ للحملة؛ إذ إنّ المئات منهنّ تفاعلن مع الحمْلة على مواقع وشبكات التواصل الاجتماعيّ وبتواصل مباشر مع منظِّمات الحمْلة، وأَشَدْنَ بها لأنّها صنعت تاريخًا وانعتاقًا حتّى لقد وصفتْها إحداهنّ "أنّها أهمّ شيء في تاريخ فلسطين"،[62] وبثّت الحمْلة الأمل في صفوف الناشطين والناشطات في الحقل.[63] ومن جهة أخرى، لم يَخْلُ المشهد العامّ من صدامات تحوّلت كذلك إلى نزاعات شخصيّة وجماعيّة، بحسب ما ورد وبرز بشدّة في بيان الحمْلة التلخيصيّ؛ فقد أعلنت جمعيّة السوار عن هجوم غير مسبوق عليها، والطعن في شرعيّتها، مرورًا بالاتّهامات التي صُوِّبت نحوها والتي يرى مُطْلِقوها أنّ نشر الشهادات يُعتبَر محاكمات ميدانيّة وتشهيرًا بالمشتبَه فيهم بالتحرّش بدون آليّة رقابة وضبط وإساءة استخدام الفضاء الافتراضيّ لعلاج هذا النوع من القضايا، وهو ما يبطل مصداقيّة عمل الجمعيّات النسويّة ويتّهمها في "أَجِنْداتها المشبوهة"، وينتهي بالتشكيك في الشهادات، وصولًا إلى التهديدات والتخويف لطاقم ومتطوّعات الجمعيّة مثلما ورد سالفًا.

لم تعلم الكاتبات عن تنظيم حلقات نقاش في أعقاب تلك الحملة وانشطار المشهد النسويّ في كلّ ما يتعلّق بتَبِعات الحملة وتَبِعات نشر شهادات تشمل أسماء أشخاص، أو أيّ حيّز حِواريّ حول هذا الموضوع، بشكل جماعيّ بين الأطر السياسيّة والناشطات النسويّات. وقد أسهمتْ في تكريس هذا الصمت مجموعةٌ من العوامل كان أوّلها الارتباك وتجنُّب الاختلاف وتلاه تفشّي وباء كورونا الذي سيطر على المجال العموميّ ومنع اللقاءات الوجاهيّة التي تفرض نفسها من أجل الاشتباك مع هذه المواضيع، ولاحقًا كرّست هذا الصمتَ حربُ الإبادة على شعبنا في غزّة حيث باتت أيّ قضيّة سواها، على أهمّيّتها، تبدو ثانويّة وعابرة؛ فقد طمست هذه الحرب الكارثيّة كلَّ ما عداها وأفقدته وزنه، حتّى صار كثير من الأحرار حول العالم يشعرون بالحرج من الخوض في أيّ قضيّة عامّة أخرى.[64] وكانت المبادَرة الأولى لمناقَشة الموضوع بين أطرافه المتشادّة بدعوة من برنامج الدراسات النسويّة في مدى الكرمل، بالتعاون مع الأُطُر النسويّة في أيلول 2025، وتلتها ورشتان أُخرَيان؛ إحداهما عُقِدت في جمعيّة كيان في مدينة حيفا، والثالثة بادرت إليها جمعيّة نساء ضدّ العنف وعُقِدت في مدينة عكّا. شكّلت تلك الورشات مدخلًا آمنًا لإعادة طرح الموضوع ومناقشة الاختلافات حوله.[65]

---

62. البيان الختامي لحملة جمعية السّوار. (محفوظ لدى الباحثة).

63. "تغريد خارج السرب، السوار عملتو انعتاق"؛ "السوار عملت أهمّ إشي بتاريخ فلسطين وهو إنّه المتحرّش لأوّل مرّة صار يفكّر مرّتين"؛ "أنا عن جدّ شعرت إنّه هاي الحملة صنعت تاريخ، وعلى الصعيد الشخصيّ حسّيت إنّه مستعدّة لأيّ مغامرة وتحدّي، فيه إشي عزّز عندي الثقة في نفسي"-كما ورد في بيان السوار التلخيصيّ للحمْلة.
المرجع السابق.

64. للاستزادة بشأن التخبّط شعوريًّا وسياسيًّا في مقارَبة المواضيع النسويّة والعنف الجندريّ في لحظة الإبادة من منظور إحدى كاتبتَي المقال، بالإمكان العودة إلى: هوّاري، عدين. مرجع رقم 11.

65. شهدت اللقاءات الثلاثة نقاشًا معمّقًا حول قضايا العنف والتحرّش تَناوَلَ التصديق المبدئيّ لشهادات الناجيات، وحدودَ المساءلة المجتمعيّة، وإمكانيّات تحقيق العدالة خارج الأطر القضائيّة الرسميّة في السياق الفلسطينيّ. كذلك ناقشت المشارِكات دَوْر المؤسَّسات الوطنيّة والحركة النسويّة في مواجهة هذه القضايا، والتحدّيات الناتجة عن تقاطع العمل النسويّ مع الحزبيّ والسياسيّ، مع التأكيد على حماية الصوت النسويّ ودعم الناشطات في مواجهة حملات الاستهداف. واختُتِمت اللقاءات بالتشديد على أهمّيّة استمرار الحِوار والتشبيك بين الأُطُر النسويّة، وتطوير آليّات وبروتوكولات واضحة تُعزِّز المساءلة، وتحمي النساء، وتقوّي العمل النسويّ الجماعيّ (للتوسّع، انظروا المراجع في الهامش رقم 33).

تدّعي نسرين طبري (من التنظيم النسويّ "كيان") أنّ الحِوار النسويّ بين فلسطينيّات الداخل في أعقاب الحملة كان أضيق من أن يتّسع للرأي المعارض لإستراتيجيّات الحمْلة، مضيفة أنّها شخصيًّا لقيت الكثير من النقد والهجوم الشخصيّ بلغ حدّ التشكيك في نسويّتها، معبّرة عن استيائها بهذه الكلمات: "**أنا أُتّهم إنّه نسويّتي غير مكتملة... إذا الثمن تبع العدالة اللي أنا بَحْكي عنها كيف أنا بشوفها على الأقلّ هو إنّه يتمّ التشكيك بنسويّتي أنا ما بدّي النسويّة... لأنّه العدالة هي أوسع**".[66]

وفي ردّها بشأن رؤيتها المستقبليّة، تشدّد نسرين -على الرغم من اعترافها بأنّها غير متفائلة، عازِيَةً ذلك إلى غياب حركة وطنيّة- على أهمّيّة الاستمرار في ردّ الفعل والمساءلة إذا توافرت شروطها، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستياءَ من الديناميكيّات التي رافقت عمل الحركة النسويّة آنذاك، فهي توافق على أنّ الشرطة والقضاء والمؤسّسات وحدها لم تنصف الناجيات ولن تنصفهنّ، وتنضمّ إلى الدعوة لشحذ الهمم النسويّة لتشكيل مسارات عدل بديلة لا تتبنّى رؤيتها في العدل الإجرائيّ، وهو ما عبّرت عنه بكلماتها التالية: "**إذا ما فيه منظومة، أنا من واجبي أَوْجِد المنظومة... واجب كلّ وحدة فينا، أنا وإنت والسوار ونساء ضدّ العنف وكيان والمرجعيّات والمؤثّرات وكلّ إنسان... أدعو كلّ من هو ضدّ إقصاء النساء وضدّ استخدام النساء وضدّ التحرّش الجنسيّ وضدّ العنف تجاه النساء يقعد على الطاولة ويفكّر**".[67]

طالعات: تعزيز ثمّ مرآة للخلافات

سبق الحملةَ بعدّة أشهُر صعودُ حراك "طالعات" النسويّ المستقلّ الذي عزّز الحملة وساندها في صفحاته الاجتماعيّة، ونشط في سياق العنف ضدّ النساء ومناهضةِ التحرّشات الجنسيّة، ورفضِ تأجيل هذه القضايا ووضعِها في سلّم أولويّات النضال الوطنيّ وعدم حصر هذا النضال في مناهضة الاستعمار، مع التشديد على دَوْر البيئة المنزليّة التي تسمح باستمراره. برز النشاط أوّلًا في منطقة حيفا وتوسَّعَ خارجها ليشمل تنظيم مظاهرة نسويّة كبيرة جدًّا في 26 أيلول 2019،[68] أي قبل نحو شهرَيْن من انطلاق حمْلة جمعيّة السوار التي لقيت تفاعلًا ورواجًا واسعَيْن. وتزامَنَ تبلوُر مجموعة "طالعات" مع حمْلة السوار التي أصبحت لاحقًا صدى الحملة الذي ردّد شهاداتها. ومن بعدها انبثقت من حراك "طالعات" مظاهرات متعدّدة المراكز، في الضفّة الغربيّة والعالم العربيّ ووصلت إلى برلين.[69]

رَوَتْ إحدى الناشطات السابقات في مجموعة "طالعات" قائلة إنّهنّ شعرن بأنّهنّ وحيدات أمام وابل النقد الهدّام وانعدام الدعم النسويّ أو الحزبيّ أو المجتمع المدنيّ، واستشراء المنافسة بين الناشطات وادّعاء الحصريّة على قضايا نسويّة مثل قتل النساء والتحرّش. وبحسب أقوالها، قد جرت "شَيْطَنَة الحراك" لوصف ردود الفعل التي لقيها الحراك لدعمه الحملة ولتنديده بالمتّهَمين بالتحرّش بأسمائهم وعلانيَة.

66. مقابلة أجرتها الباحثة مع نسرين طبري من التنظيم النسوي كيان. (محفوظة لدى الباحثة).

67. المرجع السابق.

68. حلوة، رشا. (2019، 26 أيلول). ليش الفلسطينيّات "طالعات"؟، رصيف 22.

69. للتوسّع في هذا، انظروا: النتشة، روان. [د. ت]. ماذا حدث لـ "طالِعات"؟ انتفاضة نسوية في فلسطين وتراثها بعد خمس سنوات. هيوميني.

وأضافت أنّهنّ اتُّهِمن بأنّهنّ "نسوان شو بفهمّكوا بالسياسة لتحكي عن أولويّاتنا بتحرير فلسطين؟!".[70]

سؤال العدل النسويّ والعدالة البديلة- جدل بين توجّهين

أعاد نشر الشهادات إلى المركز سؤال "العدل النسويّ" في ظلّ إجحاف بنيويّ يطول الناجياتِ في قضايا التحرّش والاعتداء الجنسيّ. وجاءت مفاهيم متعدّدة للعدل النسبيّ في الأدبيّات النسويّة مستبدِلة العدالة العقابيّة الدارجة (carceral) تلك المبنيّة على المسار الجنائيّ والقضاء العقابيّ مثل السَّجن الفعليّ، وارتكز هذا الطرح البديل، بتيّاراته المختلفة المشار إليها أعلاه على الإصلاح والتعافي والمجتمع. خلال إعداد هذه الورقة، لمسنا أنّ هناك إجماعًا بين جميع القائمات على الجمعيّات النسويّة الفاعلة على أنّ نشر أسماء المعتدين في الشهادات يندرج تحت المسّ بمعايير مسار العدل المتعارَف عليه، وأمّا الخلاف بينهنّ فكان حول معايير التضحية بالمسار العادل والمسّ النسبيّ بحقوق الأفراد من المجموعة المهيمنة، في ظلّ انعدامٍ مطْلَقٍ للعدل للنساء الناجيات من اعتداء جنسيّ، وعدم فاعليّة المسارات القضائيّة والقانونيّة التي تخلّت عن وظيفتها في إحقاق العدل. وهذا ما حاولت جمعيّة السوار تحدّيه، ضمن محدوديّة مواردها بواسطة إعادة القوّة والسيطرة عن طريق الفضاء الافتراضيّ.

ومن اللافت أنّه، على العكس من الحركة العالميّة، لم تأتِ الحملة الفلسطينيّة نتاج مبادرات شخصيّة متفرّقة وعفويّة كما الحال في الولايات المتّحدة، بل أدارتها جمعيّة ذات خبرة عقود في قضايا العنف الجنسيّ وفي الاستشارة القانونيّة والدعم النفسيّ للنساء المعتدى عليهنّ وأرشيف من الشهادات المتقاطعة التي كرّرت أسماء المعتدين، كما روت منظّمات الحملة.

وعيًا **من جمعيّة السوار لأهمّيّة اتّخاذ إجراءات وقائيّة**، اتخّذت الجمعيّة -كما تروي مندوبتاها- مسارات وقائيّة متوجّهة مسبقًا إلى الحزب السياسيّ أو طاقم الإدارة في الجمعيّة التي ينتمي إليها المشتبَه بهم الذين ذُكرت أسماؤهم، وأحيانًا إلى أفراد عائلاتهم، فضلًا عن إعلامهم بشأن الشهادة وإعطائهم حقّ الردّ قبل النشر.

وعلى الرغم من أنّ السوار لم تتلقَّ أيّ ردّ على توجُّهاتها قبل نشر الشهادات،[71] ثمّة ردّ واحد صدر من أحد المشتبَه بهم بعد نشر الشهادة على صفحته الخاصّة في وسائل التواصل الاجتماعيّ رادًّا على التهم التي وُجّهت له. كان لهذه المشاركة، التي عبّر خلالها عن أسفه وأنّ سلوكه لم يكن مقصودًا في الوقت ذاته،[72] وقعٌ إيجابيٌّ إلى حدٍّ ما، وقوبلت لدى مَنْ قابلتهنّ بنوع من الانفراج النسبيّ، وإنْ بتشكيك وعدم رضى كامل، مثلما عبّرت عنه إحدى المتقابلات بوصفها الحالة بأنّها "تصرُّفٌ ذكيّ، لكنّه غير كافٍ".[73]

إن كان هذا الردّ محاولة لتجنُّب الضرر الارتداديّ من نشر اسم المتّهَم، مقابل المطالَبة الجماهيريّة بعزله من مناصب قياديّة، فإنّه في الإمكان قراءة هذا السلوك على أنّه نوع من بادرة حسن نيّة وربّما تعاون محتمَل مع مسار المساءلة البديل؛ فقد كان تفاعل المشتبَه به مع الحملة غير متوقَّع في المُناخ السائد

70. مقابلة أجرتها الباحثة مع سلمى. مرجع رقم 49.

71. هذا بناء على روايات القائمات على جمعيّة السوار كما وردت خلال المقابلات. للمزيد، انظر المرجعين 46 و55.

72. جاء في كلامه "أعتذر إن أخطأت...".

73. مقابلة أجرتها الباحثة مع مندوبة جمعية السوار. مرجع رقم 41.

من النفي وتجريم الضحيّة، وبِذا تحدّى سيرورتها، على الرغم من أنّ سلوكه لم تنظر إليه الجمعيّة على أنّه تحمَّلَ أيّ مسؤوليّة. من الضروريّ الإشارة إلى أنّ برنامج الحملة لم يشمل خطّة ترسم خطوات لليوم التالي– أي ما بعد نشر الشهادات.

"منفعة الشكّ" تميل للناجيات مقابل حماية المشتبَه به

خلال إجراء المقابَلات، كانت الردود متباينة في الإجابة عن السؤال عمّا إذا كان هناك مسار إصلاحيّ. فمنها -مثلًا- ما رأى حامله أنّه من المهمّ أن يدفع المذنب الثمن باستمرار كلّ الوقت، كأنْ يكون ذلك -على سبيل المثال- بواسطة الإقصاء عن الحيّز العامّ والمناصب القياديّة، وذلك في إشارة إلى المشتبَه بهم الذين يحتلّون المنصّات العامّة ويَظهرون في التلفزيون ويُسمَعون في الراديو رغم وجود شهادات ضدّهم. في هذا قالت إحدى المتقابلات: "**ما يكونوا بالهيئات، هذا المينيموم الأخلاقي الذي المفروض يكون متداول على مستوى النشاط الحزبيّ وعلى مستوى النشاط السياسيّ وعلى مستوى النشاط الوطنيّ**".[74]

وثمّة أخريات قلن إنّه من الضروريّ وجود عقوبات مهنيّة تُفرَض على المعتدين داخل مؤسَّسات المجتمع المدنيّ، وهذا التضييق يتحقّق "**لمّا يرفضوه، لمّا ما يِدْعوه، لمّا يقولوا له لأ... مواجهة بهذا المحلّ**".[75]

أمّا الرأي الآخر في المجموعة نفسها الذي أبدى مرونة نسبيّة، فادّعى أنّ هناك فرقًا في المسار الإصلاحيّ؛ إذ كلّما ارتفع شأن الشخص في سلّم المنصب والخبرة والقوّة ازدادت قدرته وعلاقاته ومنهجيّة التحرّش لديه وقدرته على ملاحقة الناشطات اللاتي يفضحن التحرّشات، وبالتالي في هذه الحالات لا ترى أيّ إصلاح ممكن، وكلّما انخفض شأنه في سلّم النفوذ والتهرّب من المسؤوليّة ارتفعت احتماليّة وجود مسار إصلاحيّ.

في كلّ الأحوال، طالبت المتقابلات بإبعاد المتّهَمين بالتحرّش عن الحيّز السياسيّ والمجتمع المدنيّ، واتّفقن على أنّ ذلك ضرورة لا بدّ منها، مع الأخذ بعين الاعتبار تحدّيات هذا الإقصاء وتعرُّض الناشطات في الحقل النسويّ لمساءلات قانونيّة تحت طائلة قانون الإساءة بالتشهير إن جاهرن بأسباب الإقصاء. وأشارت الناشطات إلى أنّ المعتدين أحيانًا يستخدمون قوّتهم وعلاقاتهم ضدّ من يحاول التضييق عليهم: "**بيستعمل قوّته كلّ علاقاته عشان يؤرجي إنّك إنت كذّابة... أو عشان يحجّم... عشان الإخراس**".[76] من الواضح أنّ التضييق على المعتدين ليس سهلًا، ومَرَدُّ ذلك إلى خصوصيّةِ المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، وصِغَرِهِ عدديًّا وجغرافيًّا، وتداخُلِ العلاقات الشخصيّة والمهنيّة والسياسيّة بالإضافة إلى التضييق القانونيّ في قانون التشهير.

أمّا الرأي المعارض للحملة، فيدّعي أنّه على الرغم من أنّنا لن نصل إلى الحقيقة المطلقة في قضايا عامّة، وعلى رأسها التحرّش الجنسيّ، ثمّة واقع يتطلّب التعامل معه، ومن الضروريّ دفع الأثمان لتَبَيُّن

74. مقابلة أجرتها الباحثة مع لمياء نعامنة سمنيوكا. مرجع رقم 55.

75. المرجع السابق.

76. مقابلة أجرتها الباحثة مع مندوبة جمعية السوار. مرجع رقم 41.

الحقيقة وعدم التنازل عن المسار العادل. بحسب هذا الرأي، من الأفضل أن نبقى في خانة الشكّ في الحقيقة أو في الشهادة ومَوْضَعة المشتبَه به في حماية الشكّ وعدم المسّ به على أن نُلحِق الظلم في مَن لم تثبت تهمته. ومن الممكن أن يفسِّر بعضهم هذا التأويل بأنّه منْح حصانة أبديّة للمعتدين بسبب طبيعة الاعتداءات الجنسيّة بوصفها تحدث في الخفاء وغالبًا لا تترك أثرًا ملموسًا. وتوضّح مديرة جمعيّة كيان، نسرين طبري، التي نشطت في نشر تصوُّرها المُعارض أثناء الحمْلة والذي قوبل بنقد لاذع نظرًا لدعمها لأحد المشتبَه بهم، أنّه من الضروريّ الفصل بين الشهادةِ نفسها -أي الرواية التي تصف وقائع التحرّش- ونشرِ أسماء المشتبَه بهم بواسطة ما أشارت إليه بالتسمية "الجرف الافتراضيّ"، وتقصد بذلك فقدان السيطرة في شبكات التواصل الاجتماعيّ، إذ تقول: "**ما بين إنّه أنا أتعامل بجدّيّة مع الشهادة وما بين إنّه أنا أتعامل معها كحقيقة مطلقة بدون ما أعطي للّي قبالي إمكانيّة إنّه يجيب الصوت تبعه، هذول شغلتين بيختلفوا تمامًا عن بعض**".[77]

يفضِّل هذا الرأيُ -وإنْ بمسار شكليّ- الاستماع إلى رواية المشتبَه به، حيث إنّه يدّعي بذلك أيضًا حماية النساء في محيط المشتبَه به (عائلته وغيرها) من الضرر الارتداديّ، وحذّرت نسرين طبري في مقابلتها قائلة: "**أنا ما بدّي أبدّل هَيْمَنة بهَيْمَنة... ولا بدّي أحلّ أزمة بأزمة**".[78] بالنسبة لطبري، العدالة قيمةٌ أوسع، يجب أن تشمل إجراءً منْصِفًا مع المشتبَه بهم -وإن كان رأيها يثير تساؤلات وشكوكًا بشأن نسويّتها-؛ فهي تعلن ولاءها المطْلَق للعدالة الإجرائيّة.

تقييم الحملة، الاستنتاجات، والآفاق/ مقارَبة من منظور الناشطات
(النجاح المركَّب: كسر صمت مقابل فشل المحاسَبة)

بعد مرور سنوات على الحملة، أجمعت المتقابلات القائمات على الحملة والمعارِضات لها أنّها حقّقت هدفها على صعيد رفع الوعي، ولكنّها لم تحقّق هدفها في مساءلة المتّهَمين أو دفع الثمن، وبالتالي عزْلهم عن الحيّز السياسيّ أو طرْدهم خارج المجتمع المدنيّ. فإنّ من استهدفتهم الشهادات ما زالوا -حتّى كتابة هذه السطور- يتقلّدون مناصب رفيعة في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، ويمارسون حياتهم المهنيّة والاجتماعيّة، ويتطوّرون في السياسة، ولهم حضور جماهيريّ بارز دون أيّ مسار مساءلة داخل المؤسَّسات التي ينتمون إليها.

ترى القائمات على الحملة أنّ **نتائجها مركَّبة**؛ إذ حقّقت نجاحًا معنويًّا في كسر الصمت لكنّها أخفقت على صعيد المحاسَبة الاجتماعيّة والمؤسَّساتيّة. فقد نجحت في خلق منصّة، وأعلت أصوات النساء اللاتي تعرّضن للتحرّش بعد سنوات طويلة من السرّيّة والخوف والتعامل مع هذه القضايا خفْيَةً؛ إذ إنّ الهدف من الحملة كان تسليط الضوء على الظاهرة وإثبات وجودها، كي لا تبقى الروايات في الغرف المغلقة، أو مثلما جرى التوصيف بلسان ليلى جاروشي-حسن: "**خلق أو اختراع نوع من الصوت للنساء اللواتي مررن بالتحرّش، ليعرفن أنّهنّ يستطعن التحدُّث عن الموضوع... ويشعرن أنّهنّ لسن وحدهنّ**".[79]

علاوة على ذلك، كان للحملة تأثير إيجابيّ. فبعد نشر الشهادات، تشجّعت نساء أخريات وتوجّهن إلى

77. مقابلة أجرتها الكاتبة مع نسرين طبري. مرجع رقم 66.

78. المرجع السابق.

79. مقابلة أجرتها الباحثة مع لميس جاروشي حسن. مرجع رقم 46.

الجمعيّة بشهادات جديدة؛ وهو ما يعكس دَوْر الحمْلة وأهمّيّتها في كسر حاجز العار والخوف. في المقابل، ترى القائمات على الحمْلة أنّ ردود الفعل لم تُنْصِف النساء؛ إذ اختارت الدوائر القريبة من ناشطين وناشطات تجاهلَ الموضوع، أو "شَيْطَنةَ" النساء اللواتي أَدْلَيْنَ بشهادة، أو التشكيكَ في مصداقيّتهنّ -وذلك عوضًا عن محاسبة المتّهَمين.

تشير سلمى (التي أَدْلَت بشهادتها في الحمْلة، دون كتابة اسمها أو اسم المعتدي عليها) إلى أنّ أحد أهمّ نجاحات الحملة هو الأثر النفسيّ على الناجيات، إذ تقول: "**ربّما بيني وبين نفسي شعرت بالعدالة تجاه نفسي أنّني تمكّنت من مواجهة هذا الوحش الكبير بداخلي، وأنّني استطعت كتابة هذه الشهادة**".[80] وأبدت تحفُّظًا واستياءً عارمًا من الردود التي هاجمت الحمْلة، وكذلك أكّدت إخفاقها في تحميل المتّهَمين مسؤوليّة التحرّش وتَبِعاته.

تشير نائلة عوّاد (مديرة جمعيّة نساء ضدّ العنف)، في تقييمها للحملة، أنّ النجاح تمثّل في كشف الواقع المؤسَّساتيّ **والنفاق**، وتؤكّد أنّ "**كشف الشهادات الذي عملته السوار.. نزّل أقنعة... على مستوى مجتمع مدنيّ نسويّ... على مستوى أحزاب... على مستوى علاقات شخصيّة**".[81]

وتضيف عوّاد قولها إنّ الشرخ بين الجمعيّات، ومع الأحزاب والمجتمع المدنيّ، أساسه قضيّة تصديق الناجيات؛ إذ تراه كمبدأ نسويّ لا خلاف عليه، لأنّه -بنظرها- على الجمعيّات النسويّة أن تتعامل بتبادليّة تقوم على الأخذ والعطاء المتوازن في الثقة، وتبادُل الدعم والمسؤوليّة بين الطرفَيْن، ولأنّه من غير المنطقيّ أن تُطالَب السوار -من قِبل نسويّات أخريات- بمشاركة شهادات سرّيّة وكشْف أسماء الشاهدات كي تُثْبت مصداقيّتها وتدحض تُهَم التزوير التي لُفِّقت لها.

واختتمت كلامها بقولها إنّ هذه القضيّة رافقها شعور شخصيّ كبير من الخيبة، مصدرها توقُّع من الجماعة (أحزابًا؛ مجتمعًا مدنيًّا؛ ناشطين) أن تحيِّد متحرّشين عن مناصب قياديّة، وأن ترفع العمل النسويّ في قضايا التحرّش لا أن تقوم بإفشاله ومهاجمته. في موازاة ذلك، هي نفسها رفضت أن تكون جزءًا من لجنة مقترَحة مركَّبة من نسويّات تبحث في الشهادات كما تَوجَّهَ لها أحد المشتبَه بهم، خوفًا من إساءة استغلالها لتلميع صفحة المشتبَه بهم. كذلك لم يكن في جعبتها اقتراحٌ نحو مسارات عدالة بديلة، وتساءلت مشكِّكة عمّا إذا كان تحقيق العدالة المطْلَقة ممكنًا أصلًا في قضايا التحرّش.

على النقيض من هذا تمامًا، تقيس نسرين طبري نجاح الحملة بِـ "**النتائج والوقائع**"؛ وبما أنّ الوقائع تشير إلى بقاء الحال على ما هو عليه في ما يخصّ المتّهَمين، فهي تعتبرها تجربة لم تنجح في تحقيق العدالة أو التغيير. تؤكّد نسرين أنّ الحمْلة لم تُنْصِف النساء اللواتي قدّمن شهاداتهنّ، بل على العكس من ذلك، ترى أنّها عمقت أزمتهنّ؛ فالنساء اللواتي استجمعن قواهنّ للبوح يجدن اليوم أنّ المتّهَمين لا يزالون في مناصبهم ويتمتّعون بنفوذهم. وتشير نسرين إلى أنّ أهداف الحمْلة كانت الردع وردّ الاعتبار، وتجزم قائلة: "**لا صار ردع ولا صار في اقتصاص ولا صار في ردّ اعتبار**"، وتضيف قولها إنّ الواقع لم يتغيّر؛ إذ كلّ من المشتبه بهم "**قاعد على كرسيّته**".[82]

80. مقابلة أجرتها الباحثة مع سلمى. مرجع رقم 49.

81. مقابلة أجرتها الباحثة مع نائلة عوّاد من جمعية نساء ضد العنف. (محفوظة لدى الباحثة).

82. مقابلة أجرتها الباحثة مع نسرين طبري. مرجع رقم 66.

تُجْمِل نسرين النتيجة النهائيّة للحمْلة بقولها: "**بالآخِر بالآخِر الحملة ما عملت شيء. عملت غبرة**"،[83] مشيرة بذلك إلى أنّ الضجيج الذي أحدثته الحمْلة لم يتْبعه تغيير حقيقيّ في الواقع السياسيّ أو الاجتماعيّ للمتحرّشين، بل أفرز تأثيرًا سلبيًّا على المستقبل؛ إذ إنّ فشل الحملة في حصد نتائج ملموسة وواقعيّة قد يخيف النساء مستقبَلًا من مشاركة روايتهنّ لأنّهنّ رأَيْنَ أنّ النتيجة معدومة. وهي ترى أنّ توقُّف الحمْلة وعدم استمرارها أدّى إلى ضرب مصداقيّتها، وجعَلَ البعض يشكّك في دوافعها، وهو ما يسيء للجهود الأمينة والصادقة التي تقوم بها الجمعيّات.

ولكنّها تقول أيضًا -شأنها في هذا كشأن الجمعيّات الأخرى- إنّ الجمعيّة التي تديرها (وكذلك هي على المستوى الشخصيّ) تفتقر إلى تصوُّر لمسارٍ بديل، ولكنّها ذكرت بخطوط عريضة تشكيل لجنة استماع أو استبيان كمثال: "**لجنة أَو... أسمّيها تحقيق بَس إنّه لجنة استبيان أو استطلاع لجمع بيّنات سماع اللي إن كان للمتّهم أو كمان للمشتبه فيه يجيب الصوت تبعه تعال نشوف شو اللي عمله**".[84] تضيف نسرين قائلة إنّه من واجب كلّ إنسان يناهض التحرّش الجنسيّ، من أفراد وجمعيّات، أن يوجِد المنظومة البديلة لإحقاق العدل، وإنّه في كلّ الأحوال إنْ لم تنجح الجمعيّات النسويّة في هذا فمن الأفضل أن تعترف بعجزها وتمتنع عن المسّ بالمشتبَه بهم؛ أي عليها الامتناع عن نشر أسمائهم، وأن تكتفي بنشر الشهادات بأسماء الناجيات فقط، فلا تتسبّب في تناقل الأزمات بدون ضوابط -حسب ما ورد في مقابلتها.

للردّ على التيّار المُعارض للحمْلة، دعت الجمعيّات الداعمة لها إلى كسر مسار العدل التقليديّ غير المنْصِف في محاولات لتحقيق العدالة البديلة والتي قد تبدو إشكاليّة لكنّها ضروريّة. عبّرت عن ذلك إحدى الناشطات النسويّات بقولها: "**يعني بدّك تعملي مرّات إنت اللي هو مش عادل [أي الإجراء] عشان توصلي للمسار العادل**".[85] وانتقدت الناشطةُ النسويّةُ نفسُها الردودَ التي حاولت حماية المشتبَه فيهم بالقول: "**الشيء الوحيد اللي كان ناقص إنّه ياخذوا الشهادات ويقولوا إنّه هي مش... بالضرورة صحيحة... أو هذا تلفيق**".[86] فقد برزتْ بين داعمات الحمْلة دعوةٌ إلى تصديق الناجيات كمنهجيّةٍ مِن شأنها أن تعيد العدل إلى نصابه وتمنح الناجيات الفرصة، ربّما ستكون الوحيدة لتصديقهنّ. في هذا الشأن تقول إحدى القياديّات: "**وأنا لَحَدّ اليوم بقول آه نصدّق الناجيات وبدفع ثمن على نصدّق الناجيات**"[87] هذا المبدأ يعتمد على استعداد الجمعيّة والشاهدات لدفع الثمن الفرديّ والجماعيّ في سبيل نشر الحقيقة وكعربون للمصداقيّة. على ذلك تشدّد مديرة السوار قائلة: "نحن مستعدّات أخرى إنّه ندفع الأثمان... والنساء اللي نشروا... هنّ كمان مستعدّات إنّهن يدفعوا أثمان"-[88] وهذا ما حصل حقًّا؛ إذ كنّ عرضة للعنف الكلاميّ والجسديّ والتهديد والملاحَقة بسبب الحمْلة.

من الواضح أنّ كِلا التيّارَيْن وخلال نقاش الاستنتاجات والآفاق يتحاوران في ما بينهما حول شكل العدل

83. المرجع السابق.

84. المرجع السابق.

85. مقابلة أجرتها الباحثة مع إحدى الناشطات النسويات. (محفوظة لدى الباحثة).

86. المرجع السابق.

87. وقد قصدت القياديّة بذلك أنّه حتّى مقابل تصديقها كانت النساء تدفع ثمنًا- كأن تتعرّض لهجوم على موقفها. مقابلة أجرتها الباحثة مع إحدى القياديات النسويات. (محفوظة لدى الباحثة).

88. مقابلة أجرتها الباحثة مع لمياء نعامنة سمنيوكا. مرجع رقم 55.

النسويّ المنشود في هذه القضيّة؛ إذ إنّ كلًّا منهما منغمس في منطقة الشكوك، أي انعدام وجود الأدلّة على وقوع التحرّش، وذلك بسبب الطبيعة السرّيّة للاعتداءات والتي تصعِّب إثباتها بالوسائل التقليديّة، وهو ما يمنح المعتدين حصانة واقعيّة في المسارات التقليديّة. فبينما يفضّل التيّار المنتقِد للحمْلة تَبَنِّيَ مفاهيم العدل السائد عن طريق اللجوء إلى خانة الشكّ لحماية المشتبَه به، يفضّل التيّار المناصر لها تَحَدِّيَ نظام السرّيّة المفروض منذ القديم على قضايا التحرّش، وتصديقَ الشهادة بواسطة ترجيح كفّ الشكّ لصالح الناجيات، معتمدًا على استعداد الناشطات والناجيات لدفع ثمن مواجهة المشتبَه بهم علانيَة وتحمُّل المَخاطر القانونيّة والأثمان الشخصيّة المرافِقة، كصكّ ضمان للمصداقيّة.

يوضّح طاقم السوار أنّ أغلب الشاهدات لا يُرِدْنَ أن يكُنّ وحيدات في واجهة النضال النسويّ ومكابدة عبئه، ولكن بسبب انعدامٍ مطْلَق للعدل ورفض البيئة أو المجتمع تبديلهنّ في إدارة النضال كما ذُكِر سالفًا، وكما تُظهِر نتائج حمْلة السوار، فإنّ مجاهرتهنّ القسريّة هي واجب وليست خيارًا لكسر دائرة الظلم الممتدّ والبنيويّ في قضايا التحرّش، وتعويضًا عن غياب لمؤسَّسات الدولة في إدارة نُظُم بديلة تُحقِّقُ العدل لكلّ أفراد المجتمع وتسدّ الفجوة بين واقع قانونيّ وسياسيّ وواقع الاعتداءات الجنسيّة، ممّا يدفع بالنساء إلى تشكيل مبادرات عدل نسبيّ على غرار "مِي تُو". في المحصّلة النهائيّة، هنّ يؤكّدن أنّ دفع الثمن هو مسار مستمرّ للناجيات، للناشطات في حقل قضايا التحرّش، وأخيرًا كذلك من نصيب المتحرّشين الذين تُنشَر أسماؤهم علنًا، مع الأخذ بعين الاعتبار قصورَ المساءلة، وعدم تأثُّر مسيرتهم المهنيّة والقياديّة في هذا المسار والضرر الاجتماعيّ التردّديّ العامّ المقرون بحالات الإشارة إلى الاشتباه في أحدهم بارتكاب فعل جنائيّ مقرون بطابع جنسيّ.[89]

وفي هذا الصدد، يمكن الإجمال بالقول إنّ كِلا الصوتَيْن يدعمان ويصدّقان الضحيّة في الغالب، ولكن الفرق يكمن في أنّ أحد الطرفَيْن يصدّق الناجية أو الضحيّة في مسار دعمه لها، وكذلك في إدانة المعتدي دون فتح المجال له لسماع صوته، بينما الصوت الآخر يصدّق الناجية خلال دعمه لها ومساعدتها، لكنّه لا يعتمد شهادتها من أجل إدانة المشتبَه به دون دلائل مادّيّة أو استنفاد إجراءات أخرى.

نقاش وإجمال

كشفت حملة "كلّ يوم شهادة" أنّ السياق الفلسطينيّ في مناطق الـ48 يفرز معضلة مزدوجة لا تواجهها النسويّات في سياقات أخرى)كسياق حملة "مِي تُو" -على سبيل المثال). فرغم أنّ حملة "مِي تُو" أكّدت على قصور المنظومة القضائيّة عن تحقيق العدالة للنساء، فإنّها انطلقت من سياق تبقى فيه هذه المنظومة -رغم قصورها- مرجعيّة محايدة نسبيًّا يمكن الضغط عليها والمطالَبة بإصلاحها. أمّا في السياق الفلسطينيّ، فالمنظومة القضائيّة الإسرائيليّة ليست مرجعيّة قاصرة، بل هي أداة استعماريّة معادية بنيويًّا، يُلجَأ إليها نادرًا من باب أنّه "لا محالة". وإلى جانب ذلك، يُنتِج الخطاب الوطنيّ حصانةً سياسيّةً تحيط بالشخصيّات العامّة المشتبَه بها؛ إذ تتحوّل مجرّد روايات الناجيات وشهاداتهنّ إلى ما يُقرأ على أنّه تهديدٌ للوحدة الوطنيّة أو تشتيتٌ للأولويّات. يُفْضي هذا المزيج -استعماريّة المنظومة القضائيّة من جهة، واحتماء المشتبَه بهم بالخطاب الوطنيّ من جهة أخرى- إلى **معضلة العدالة**

89. كذلك تشير الناشطات إلى أنّ موضوع انتشار الجريمة المسلَّحة في أوساط الفلسطينيّين في الداخل هو عامل من شأنه أن يقلب كلّ موازين النضال النسويّ في هذا الملفّ ويزيده تعقيدًا، ويردع الاستمراريّة في هذا النمط من الانكشاف والمواجهة، وهو ما لن نتمكّن من التوسّع فيه ومن بحثه ضمن هذه الورقة.

المحاصَرة: حيث لا يغيب مسار العدالة فحسب، بل تتحوّل الأسئلة ذاتها المتعلّقة بالمساءلة إلى أسئلة غير قابلة للطرح داخل الفضاء الوطنيّ العامّ دون دفع ثمن سياسيّ واجتماعيّ باهظ.

من الأساليب التي تَبَنّتها الحملة في هذا الشأن مبدأُ إعادة الفاعليّة، أي إعادة قدرة الأفراد على التأثير في محيطهم، ونقل المسؤوليّة إلى المؤسَّسات المدنيّة والأحزاب وأماكن العمل وكلّ الجهات المعنيّة لفحص أنظمتها الداخليّة، رفضًا لتنصيب الناشطات النسويّات لاعباتٍ وحيداتٍ في هذا الحقل. وقد رأت بعض الناشطات بأثر رجعيّ أنّ الحملة أكّدت أهمّيّة التنسيق المسبق والتعاضد، وبخاصّة في حملات راديكاليّة تستأنف على قضايا بنيويّة، وفي ظلّ مرحلة تجد فيها الحركة النسويّة نفسها أكثر عرضة للانتقاد والملاحقة في ظلّ تراجُع دَوْر الأحزاب السياسيّة والخطاب التحرُّريّ.

على صعيد النتائج، أسهمت الحملة في تعزيز منطق العدالة التحويليّة الساعية إلى نقل المسؤوليّة للمجتمع من خلال صدع جدار الصمت حول المشتبَه بهم وإطلاق نقاش اجتماعيّ-سياسيّ غير مسبوق حول التحرّش ومساءلة الشخصيّات العامّة بمعزل عن المسارات القانونيّة التقليديّة. وكان من أبرز إنجازاتها كسرُ التابو حول مساءلة الأطر الوطنيّة والشخصيّات العامّة، بوصف ذلك فعلَ "تشويش سياسيّ" يفضح هشاشة بِنًى لطالما اكتسبت شرعيّة لا تُمَسّ، وهو ما وصفته سارة أحمد بِـ "الفعل المقاوم". في المقابل، برز غياب واضح لإستراتيجيّاتٍ منظَّمةٍ أو رؤًى طويلةِ الأمد للتعامل مع ما بعد الشهادة، لدى الجمعيّات النسويّة أو لدى الأطر المدنيّة والسياسيّة، ولم تُطرح أيّ رؤية إصلاحيّة تعالج سؤال إعادة التأهيل أو الدمج وَفْق شروط تحفظ سلامة الحيّز العامّ.

نَخْلص في هذه الورقة إلى أنّ تحميل الأطر النسويّة وحدها مسؤوليّةَ بناء مسارات عدالة بديلة هو افتراض غير واقعيّ وغير عادل؛ إذ يتطلّب الاشتباك مع هذه الأسئلة مشارَكةَ مؤسَّسات حقوق الإنسان والأحزاب والأطر الوطنيّة الجامعة، باعتبار التحرّش قضيّة مجتمعيّة وسياسيّة عامّة إلى جانب كونها قضيّة نسويّة كذلك، مع التأكيد على أنْ تقود الجمعيّات النسويّة هذا الطريق. كذلك تدعو الورقة إلى تطوير نقاش جماعيّ حول مفهوم العدل وإمكانيّة تحقيقه دون استيراد المفاهيم القانونيّة الرسميّة بصورة آليّة، وحول سؤال العدل الإجرائيّ الذي يحمّل الناجيات عبء الإثبات، وكذلك حول سؤال التوازن بين إنهاء الغبن الجماعيّ المهَيْمِن مقابل الالتفات إلى الأفراد وكرامتهم.

ختامًا، لا يمكن تقييم الحملة بقراءة تضادّيّة تَحْكم بالنجاح أو الفشل؛ فقد خلقت منطقة بينهما تشمل معايير متعدّدة للقياس: صدع الصمت، وتحويل مسؤوليّة المساءلة إلى الجمهور والأفراد، وإيقاظ النقاش حول العدل البديل، وفتح المِساحة للقبول بالاختلاف حول إستراتيجيّات العمل، وذلك في ظلّ اتّفاق مبدئيّ على العدالة الجندريّة وحقّ الناجيات والناجين في العدالة. أضف إلى هذا أنّه بات من المستحيل، بعد لحظة الإبادة هذه، الاقتراب من أيّ قضيّة تمسّ جوهر العدالة وما تحمله من ألم، من دون التصادم مع هذه اللحظة الفارقة التي دفعت بشريحة واسعة من المثقّفين إلى مراجعة منظوماتهم الفكريّة ومفاهيمهم وقِيَمهم، وهي اللحظة التي تُربك لديهم ترتيب الأولويّات وتَراتُب القضايا والهموم التي تشغل بالَهُمْ في الحيّز العامّ، وربّما في حيّزهم الشخصيّ أيضًا، فيما تواصل بالقَدْر ذاته من الشدّة زعزعةَ وجدانِهِم.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية